الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

قياس أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة القوائم المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطالب:

- بعيرة ايوب

تحت إشراف:

سامي بن جدو

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
إبراهيم رحيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوسيكي حليمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
سامي بن جدو	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

على ثر إنهائنا لهذا العمل ، نتقدم بالشكر إلى المولى عزوجل مصدقا لقوله: " لئن شكرتم لأزيدنكم " اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

* رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين * صدق الله العظيم

يسجد الباحث شكرا وعرفانا بعظيم فضله وكرمه، أن أنعم عليه بالصبر، ومنحه القدرة والعزيمة، ويسر له كل السبل لإتمام هذه الدراسة ويطيب للباحث بعد أن انتهى من إعداد الدراسة بفضل الله أن يتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذه *سامي بن جدو* الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، لما قدمه من عناية ورعاية ونصح وإرشاد طيلة فترة الدراسة ، فله مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان والوفاء والعرفان بالفضل

الأستاذ بوجريو عبد الرؤوف الذي ساعدنا في انجاز هذا البحث فجزاه الله خير الجزاء

إلى الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة ، وتحملهم عناء قراءة وتقويم الدراسة ، وتقديمهم الآراء السديدة لإغنائها

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة، وإلى كل من وجدت عندهم الدعم و التشجيع لهم مني جميع كل الشكر والتقدير والامتنان

والله ولي توفيق

.

إهـــــداء

أشكر الله عز وجل الذي منحي الصبر والعطاء وبقدرته أتممت هذا العمل

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي عملي هذا إلى

الشجرة الباسقة في وجه أعاصير الحياة ترنوا بأغصانها إلى السماء متضرعة دعاء لي.

إلى نبع الحنان وإلى التي من أورثتني الإرادة، إلى أعظم أم في الوجود إليك أنت أمي الغالية .

إلى تاج رأسي وعوني في هذه الحياة، والذي كافح لأنال ما أطمح إليه إليك أنت أبي العزيز،

إلى سندي في هذه الحياة اخي حمزة رعاه الله وحماه و ابن اختي ايمن

الى أخواتي بأسمائهن دلال وفراح وفاطمة وسعاد وحنان

إلى من ساروا معي ونحن نشق طريق العلم نحو النجاح والإبداع إلى أصدقائي: أسامة، عبد الحكيم، حاتم، أيوب، نسيم، زيدان، عبد القادر.

وإلى كل أحبائي بأسمائهم: يوسف، كريم، ناصر، مولود، عمار، رضوان، ياسين، محمد.

وأهديه إلى كل الزملاء وخاصة دفعة علوم تسيير سنة ثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة.

وإلى كل من تركوا بصمة في حياتي فكانوا جزءا من ذاكرتي،

فإن نساهم القلم فإنهم في قلبي وروحي راسخون

ولا يبقى لنا في غاية المطاف إلا الذكريات وبعض الصور التي تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا وسيبقون كذلك.

أيـــوب

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإعداد وتوزيع (100) استمارة استبيان على مجتمع الدراسة الذي تكون من مجموعة من المدققين والمحاسبين، وبعد استرجاع الاستمارات وفرزها تحصلنا على (42) استمارة صالحة، والغير مسترجع (40) استمارة، أما الملغاة فكانت (18) استمارة، وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج معالج الجداول الالكترونية (EXCEL (2010، حيث توصلنا أن للأساليب الإبداعية دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% مما يعني وجود تأثير لها على جودة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية، القوائم المالية.

Abstract :

This study aimed to measure the impact of creative accounting methods, as we relied on the descriptive analytical approach in the study. A valid and non-refundable form (40) forms, while the canceled were (18) forms. In analyzing the data, we relied on the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) program and the Electronic Tables Wizard (EXCEL 2010) program, where we found that the creative methods have statistical significance at the level of Significant 5%, which means that it has an impact on the quality of the financial statements.

Keywords: creative accounting, financial statements.

فهرس المحتويات

بسملة I

شكر وتقدير II

إهداء III

ملخص IV

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

مقدمة..... أ – ج

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

تمهيد 5

المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية..... 6

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأهم خصائصها..... 6

المطلب الثاني: عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية ومجالاتها..... 8

المطلب الثالث: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية 9

المبحث الثاني بعض جوانب المحاسبة الإبداعية 11

المطلب الأول: إشكال المحاسبة الإبداعية 11

المطلب الثاني: دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية 12

المطلب الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية 13

المبحث الثالث: انعكاسات المحاسبة الإبداعية على القياس والإفصاح المحاسبي..... 18

المطلب الأول: الإبداع المحاسبي ضمن المعايير الدولية 18

المطلب الثاني: انعكاسات التغييرات المحاسبية على القوائم المالية 18

المطلب الثالث: انعكاسات المحاسبة الإبداعية على الإفصاح المحاسبي 20

المطلب الرابع: المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية 24

خلاصة: الفصل الأول 25

الفصل الثاني: عموميات على القوائم المالية

تمهيد 27

المبحث الأول: القوائم المالية ماهيتها ومكوناتها ومستخدميها..... 28

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها 28

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية 35
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية 40
المبحث الثاني: أسس وإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية ... 45
المطلب الأول: أسس واعتبارات إعداد القوائم المالية 46
المطلب الثاني: القوائم المالية الأساسية حسب معايير المحاسبة الدولية 49
المطلب الثالث: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض 79
المبحث الثالث: تأثير المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية 85
المطلب الأول: تأثير المحاسبة الإبداعية في تمهيد الدخل 85
المطلب الثاني: الأساليب الإبداعية في قائمة الدخل 87
المطلب الثالث: مظاهر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية 87
خلاصة: الفصل الثاني 90

الفصل الثالث: قياس أثر المحاسبة الإبداعية في جودة القوائم المالية

تمهيد 92
المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة 93
المطلب الأول: خطوات إعداد الاستبيان 93
المطلب الثاني: هيكل الاستبيان 93
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها 94
المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج 97
المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة 97
المطلب الثاني: تحليل الاستبيان 99
خلاصة: الفصل الثالث 106
خاتمة 108
قائمة المراجع 111
ملاحق

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الخصائص النوعية القوائم المالية	31
02	المستخدمون القوائم المالية واحتياجاتهم	40
03	المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة	41
04	حسابات المدينة	54
05	عناصر قائمة المركز المالي	55
06	قائمة المركز المالي للمصرف	56
07	أقسام الاستبيان	94
08	طريقة توزيع استمارة الاستبيان	95
09	درجات مقياس ليكارت الخماسي	97
10	الخصائص الديموغرافية للعينة	97
11	تحليل نتائج المحور الأول (مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات)	99
12	تحليل نتائج المحور الثاني (أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية)	100
13	نتائج تحليل المجموعة الثانية	102
14	نتائج تحليل المجموعة الثالثة	103
15	قيمة معامل كرونباخ لمجموعات الاستبيان	104

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	اتخاذ القرارات أثناء حياة الشركة	21
02	اتخاذ القرارات أثناء حياة الشركة (المعلومات نفسها)	23
03	القوائم والتقارير المالية	30
04	الخصائص النوعية للقوائم المالية	32
05	عناصر القوائم المالية	34
06	أهداف القوائم المالية	38
07	هيكل أهداف التقارير المالية	39
08	مفهوم المركز المالي	51
09	الالتزامات	57
10	قائمة الدخل	62
11	حسابات النتائج في البنك التجاري	63
12	التغيرات في حقوق المساهمين	65
13	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	69
14	التدفقات النقدية	71
15	علاقة الأنشطة النقدية	72
16	التغير في النقدية	81
17	العلاقة بين القوائم المالية الأساسية	83
18	العلاقة بين القوائم المالية	84
19	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	98
20	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	98
21	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	99

مقدمة

مقدمة

بمرور الوقت تطورت المحاسبة إلى مرحلة إبداعية معالجة البيانات المالية من خلال إجراءات وأساليب تتميز بالإبداع الفكري لإنتاج تقارير مالية مصممة لتوفير المعلومات المالية للمستفيدين لتحقيق أهدافهم، والمحاسبة لها سلوك وأخلاقيات تقوم على عدم إعطاء أولوية معينة. مصالح أصحاب الأعمال. لديها ما يسمى بحياد السياسة المحاسبية لصالح مجموعات أخرى، ولكن وجود إبداع غير أخلاقي يهدف إلى تضليل جوانب معينة، وإظهار صورة الدخل الوهمية للوضع المالي لتحقيق أهداف محددة، سواء كان ذلك من أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين أو أصحاب المصلحة من خلال تصميم طرق وأساليب محاسبية دقيقة، واستخدام بعض السياسات أو الثغرات المحاسبية، تسمى أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية.

تعد المحاسبة الإبداعية من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي، لأنها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عن طريق تشويه المعلومات المحاسبية وتضليل مستخدمي البيانات المالية دون انتهاك قوانين ومعايير المحاسبة. لذلك مع تضارب المصالح بين إدارة الشركة ومالكيها، اشتد الصراع بين الوكلاء.

وعندما تنهار الثقة في البيانات المالية المنشورة، من الضروري إيجاد طرق لتقليل هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن. بدورها، تساعد الشركة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية واستعادة الثقة في البيانات المالية الموجهة لخدمة مجموعة واسعة من المستخدمين الداخليين

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية والمالية المعينة بالقوائم المالية بشكل عام القول بأنه لابد من السعي في إتباع سياسة من طرف إدارة المؤسسات تستطيع أن خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه المؤسسة ولكي ترتكز الإدارة على إظهار القوائم المالية للمؤسسة لأفضل صورة ممكنة ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في جميع العمليات المتعلقة بالتنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لابد للإدارة من إتباع الوسائل والإجراءات التي تسم بتحسين من جودتها.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا كالأتي:

- **ما مدى تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية ؟**

وعليه يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟ وهل هي قانونية؟
- ما هي أساليب المحاسبة الإبداعية؟

الفرضيات:

– المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية، وفيها يقوم المحاسب باختيار الطرق والأساليب المتاحة الغش والتلاعب في القوائم المالية.

– تأثر المحاسبية الإبداعية سلبا على صحة ومصداقية القوائم المالية.

– تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية في مصداقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

✓ تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

✓ التعرف على المحاسبة الإبداعية من حيث النشأة والمفهوم؛

✓ التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

✓ الوقوف على الدور الذي يقوم به مدققوا الحسابات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارس عند إعداد القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة؛ لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل، ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى وهو ما أدى إلى حصول الأزمة المالية نتيجة انهيار وإفلاس مجموعة من أعظم الشركات العالمية.

أسباب اختيار الموضوع :

الاختيار الموضوع أسباب ذاتية وموضوعية:

- أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجال التخصص.
- الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط المفاهيمه.

- مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، والفضائح التي مست كبرى الشركات في العام، بالإضافة إلى العديد من الفضائح التي لم تسلم منها مؤسساتنا الوطنية التي يكاد ينعدم فيها جهاز رقابي متين.

المنهج والأدوات المستخدمة:

هدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، من خلال استخلاصه من الدراسات والكتب، المقالات العلمية، المداخلات والمحلات، أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة مستنتجة من الجزء النظري، وذلك بالاعتماد على البرنامج (EXEL2010) والبرنامج الإحصائي (SPSS).

وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول وتضمن الإطار النظري المحاسبة الإبداعية وهذا من خلال معرفة العوامل والأسباب التي ساهمت في ظهورها والتطرق لمفهومها وتقدم مجموعة التعريف الخاصة بها، كما سبق الإشارة للأطراف المعنية بتطبيق المحاسبة الإبداعية، أما الفصل الثاني فكان حول القوائم المالية وتم من خلاله التطرق لبعض جوانبها، وأخيرا الفصل الثالث كان حول الدراسة الميدانية فيما يخص بعض مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات المتواجدة على مستوى ولاية ميلة وكذلك في بعض الجامعات على مستوى الوطن حيث كان هذا في إطار دراسة وتحليل الاستبيان ونتائجه.

صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع الخاصة بالموضوع.
- ✓ الموضوع غير قابل للدراسة التطبيقية مما دفع بنا لاستخدام الاستبيان.
- ✓ صعوبة تحليل الاستبيان.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد التلاعب بالبيانات المالية فنًا مضللًا، على الرغم من أنه غير أخلاقي، ويجد المدققون سواء كانوا مدققين داخليين أو مدققين خارجيين أو حتى وكالات تنظيمية حكومية صعوبة في العثور على مثل هذه المعلومات الخاطئة خاصة إذا كانوا على دراية بهذا النوع من غير الأخلاقي يعتبر السلوك فنًا في وجود المحاسبين ذوي الخبرة، لأن هذا التلاعب يمكن إرجاعه إلى بداية الثورة الصناعية، لأن التلاعب تم خلال فترة حساب التكلفة، الأمر الذي يتطلب موظفين متخصصين للمشاركة في التكلفة، خاصة بالنظر إلى ذلك استقلالية التكلفة أضعف، للمحاسب الحرية في استخدام مبادئ المحاسبة. لذلك كان سلوك المحاسبين المحترفين في تلك الحقبة يقتصر على الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين، وللمديرين الحق في تقييم الأصول وتقدير دخل الشركة والتلاعب بالبيانات المالية حتى يومنا هذا.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمدققين بشكل كبير جدا خلالى السنوات الأخيرة بعد أحداث انهيار شركة (إنرون (Enron وغيرها من الشركات الرائدة و تحميل شركة آرثر أندرسون جزءا من مسؤولية انهيار الشركة لكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات إنرون، ونتناول في هذا الإطار المحاسبة الإبداعية مفهومها، أسبابها، و المنظور الأخلاقي لها.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأهم خصائصها

أولا: مفهومها:

لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب، فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها.

التعريف الأول: هي مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن المحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات والقوانين والخيارات المتاحة في معايير المحاسبة المعتمدة، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئا ينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه.[1]

التعريف الثاني: يعرفها Mulford على أنها: "المحاسبة الإبداعية في الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية وذلك لخداع مستخدمو التقارير المالية، وهي أيضا أي إجراء أو خطوة تجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل".[2]

التعريف الثالث: هي الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارات الشركات من أجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو في مركزها المالي أو كلاهما معا، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب واختيارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات

---

[1] – محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار الحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المائية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مستل من رسالة لنفس العنوان قدمت ضمن متطلبات التخرج للحصول على درجة الماجستير في الحماية من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص9.

[2] – Charles Mulford, Eugene Comiskey, The financial numbers game, detecting creative accounting practices, John Wiley & Sons, Inc: USA, 2002, p 42.

المحاسبية التي تحيزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر سلبيا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك البيانات سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية.[1]

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة الإبداعية في النقاط الآتية:

1- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب و الاحتيال في مهنة المحاسبة.

2- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.

3- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

4- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالبا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ثانيا: خصائصها:

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص التي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع والمتمثلة في:[2]

1- العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة.

2- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع.

3- قدرة المحاسب على التخيل والحدس المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.

4- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.

5- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية.

6- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها.

---

[1]- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 101.

[2]- فلاح الزعبي علي، ماجد عبد العزيز الحريري، دور وأهمية الإبداع الخاص في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الختامي لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا، 4-5 تموز 2007، ص 14.

المطلب الثاني: عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية و مجالاتها

أولا: عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية:

هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية ومنها:[1]

1- حرية اختيار المبادئ المحاسبية: تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للوحدة الاقتصادية أحيانا أن تختار من بين الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح للعديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار الوحدة الاقتصادية الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها وتحقق أفضل صورة لإدارة الوحدة الاقتصادية، مثلا في كثير من البلدان يسمح للوحدات الاقتصادية أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على مدى حياة الوحدة الاقتصادية.

2- حرية التقديرات المحاسبية: يعرف التقدير المحاسبي بأنه مبلغ تقريبي لبند معين في غياب القياس المحاسبي المحكم، يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة سابقا، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الاندثار عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا يتيح للمحاسب المبدع فرصة التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية: يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسبا فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها، وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة، مثلا لو أن شركة لديها استثمار معين بقيمة مليون دولار، وهذا بالتكلفة التاريخية ويمكن بيعه الآن بمبلغ ثلاثة ملايين دولار وذلك بالقيمة الحالية، ففي هذه

[1]- عبد الله باخجة، تأثر أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة السليمانية العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبية 2013، ص 21-22.

الحالة يكون أحيانا أمام إدارات الوحدات الاقتصادية الحرية في اختيار السنة التي يرغبون فيها ببيع هذا الاستثمار وهذا بالتأكيد سينعكس على زيادة أو تقليل الربح في الحسابات الختامية.

ثانيا: مجالات المحاسبة الإبداعية: تتمثل مجالات المحاسبة الإبداعية فيما يلي:[1]

1- نظام المعلومات المحاسبي.

2- القياس المحاسبي.

3- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة.

4- الأساليب المختلفة لعرض القوائم المالية والمحاسبية.

5- أساليب التحليل المالي.

6- تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

المطلب الثالث: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

تمثل الأخلاق بمفهومها العام بحموع القيم والمعايير التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، بين ما هو صواب وما هو خطأ ومن ثم القيام بالشكل الصحيح.[2]

وقد قدمت عدة تعريفات الأخلاقيات الأعمال أو أخلاقيات المهنة من بينها:

هي بعض المعايير والمبادئ الأخلاقية التي ترتقي بالمهنة وتحد مما يشينها على وجه الخصر، أي أنها تتعلق بما يجب فعله وما لا يجب فعله فهي وتتجه إلى خصوصيات المهنة سواء فيما هو صواب أو ما هو خطأ.[3]

كما عرفت أخلاقيات المهنة بأنهما نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة وخاصة العلمية منها مثل المحاسبة، بحيث تتضمن هذه الأنظمة الأسس والواجبات والحقوق والمحظورات التي يجب التقيد بما عند ممارسة عمل مهني محدد.

---

[1]- ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال قسم المحاسبة والتمويل، (2012-2013)، ص 25.

[2]- رضا جاو حدو، إيمان بن قارة، "حقائق علمية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 عنابة، الجزائر، 2012، ص 183.

[3]- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 241415، ص 334.

ولما كان إتباع الأخلاق هو أمر يجب أن يحرص عليه كل شخص، فإدارة المؤسسة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل بناءا على قناعاتهم الشخصية بل هي بحاجة لأن تلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل، وعلى ذلك فإن الممارسات غير الأخلاقية للمحاسب تنبع من ذاته أولا ومن مدى التزامه بأخلاقيات المهنة من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها، لذلك فإنه من الضروري تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في عرف المؤسسة لكي يلتزم به الجميع.[1]

ومن المتعارف عليه أن كل المداخل النظرية للمحاسبة لها جانب أخلاقي يرتكز على ثلاثة مبادئ أخلاقية أساسية وهي:[2]

- **الصدق:** ويعني المطابقة للحقيقة.
- **العدالة:** وتعني أن يكون هناك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين كل الأطراف المستفيدة.
- **عدم التحيز:** ويعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين، دون تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى.

وبالتالي تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي أي خروج المحاسب عن مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية في تلك القوائم كما في حالة التزوير أو تغيير السجلات أو الاختلاس أو تسجيل عمليات وهمية وحذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات، بالإضافة إلى ذلك عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها سواء المنفعة خاصة أو هدفي الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عن إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع الاعتبارات الموضوعية والاستغلال المهني.

وتعتبر المحاسبة الإبداعية كذلك سلوك غير أخلاقي لما لها من مخالفات جسيمة ينتهجها المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج المؤسسة مع العلم أن هذه الاستفادة قد تكون آنية وقصيرة الأجل وستعود بالإساءة الكبيرة والتي لا تحمد عقباها لاحقا على تلك الفئة وباقي أصحاب المصلحة لهذا يجب التصدي لهذه السلوكيات والممارسات حتى تحصل على بيانات مالية على قدر عالي من الشفافية والموثوقية.[3]

---

[1]– منيرة الشميمري، فاطمة العريفان، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص 36.

[2]– عبد الرحمن المخيزم، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم ضمن المسابقة التاسعة للبحوث على جميع القطاعات، ديوان المحاسبة الكويت، 2008، ص 23.

[3]– عماد سليم الآغا، "المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال عملة الالكترونية يصدرها قسم العلوم الإدارية والمالية في الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية، العدد 2، 2011– 2012، ص 19.

المبحث الثاني: بعض جوانب المحاسبة الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية اللعبة التي يمارسها المحاسب من أجل تحريف البيانات المالية، وذلك بتقديم كشوف مضللة عن طريق ممارسة العديد من الأساليب التي تستخدم في مختلف القوائم المالية.

المطلب الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية

تتنوع أشكال المحاسبة الإبداعية بتعدد أساليب التلاعب بالحسابات ويمكن تصنيفها كما يلي:[1]

1- المحاسبة النفعية: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

2- تلطيف صورة الدخل: هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ، يعد أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ بها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ.

3- إدارة المدخل: هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ فيه من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقا مع مسارات محددة للعمل.

4- التقارير المالية المغشوشة: التقرير عن الوضع المالي للمنشأة بموجب بيانات مالية غير صحيحة من خلال الحذف وعدم الإفصاح عن قيم لتضليل مستخدمي التقارير المالية.

ويمكن وصفها بالتقارير المالية الاحتيالية وهي التقارير التي تشمل الأخطاء المقصودة، بما في ذلك عدم ذكر مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية.[2]

5- ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: هي ممارسات الأساليب تختلف عن أساليب المحاسبة الطبيعية للحصول على أرباح غير حقيقية من خلال ممارسات ابتكاريه ومستحدثة قد تكون معقدة في القيم للمصاريف والإيرادات.[3]

---

[1]- ليندا حسن، تامر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبية الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2009، ص 21.

[2]- علاء معطفي، أحمد نفاع، أثر الترام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من الممارسات المحاسبة الإبداعية، رمسالة ماجستير، جامعة جرش، 2015، ص 93.

[3]- المرجع نفسه، ص 94.

المطلب الثاني: دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية

تتعدد استخداماته وممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل أصحاب القرار لاستخدامها من خلال التلاعب بالقيم في بنود القوائم المالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع ما يلي:

1- تحقيق أرقام محددة للأرباح: قد تلجأ الشركات إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه، أو أرباح تعادل توقعاتها المنشورة حول أرباح الشركة أو توقعات المحللين الماليين في السوق، فإذا قامت إدارة الشركة بنشر التوقعات المستقبلية للمبيعات وربحية السهم بصفة دورية، تواجده عند ذلك ضغطا كبيرا فيما يتعلق بتحقيق تلك التوقعات.[1]

2- التأثير على سمعة الشركة إيجابا في السوق: تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحيانا هدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء المؤسسات التي لا تسمح لها ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة المؤسسية، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة المؤسسية سوف تتأثر صورها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصا أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هو التأثير إيجابا على سمعة المؤسسة.[2]

3- التأثير على أسعار الأسهم: تناولت أدبيات المحاسبة العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم وعوائدها، وفحصت تأثير اختيار الطريقة المحاسبية على تقييم الأصول وتكلفة رأس المال، وتوصلت إلى أن تراجع أداء الشركة أو اضطرابه – الذي تصفه المعلومات المحاسبية المنشورة – من شأنه التأثير على أسعار أسهمها في السوق، وفي المقابل، استقرار نتائجها أو ارتفاعها من شأنه الحفاظ على أو تحسين تلك الأسعار.[3]

4- لغايات التصنيف المهني: تتقاضى العديد من المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تحريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع المؤسسة من ناحية القوة المائية، وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال القوائم المالية الصادرة عن تلك المؤسسات وهذا تلجأ العديد من المؤسسات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.[4]

---

[1]- ميسون بنت محمد بن علي القري، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة. قسم المحاسبة، 2010، ص 30-31.

[2]- تماد سليم الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد مي التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مرجع سابق، ص 83.

[3]- ميسون بنت محمد بن على القري، مرجع سابق، ص 33.

[4]- بالرقي تيجاني، "المحاسبة الإبداعية – المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 37.

5- تقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية: أحيانا تسمح قوانين بعض الشركات بقيام مدراء وموظفي الشركة بتداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين، وفي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية التأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق، الأمر الذي سيقوي فرصتهم في الاستفادة من المعرفة الداخلية الأخبار الشركة.[1]

6- لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض المؤسسات المالية من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بتخفيف الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات، وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي يستخدم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناء على قيمة هذا الوعاء.[2]

المطلب الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية

فيما يلي أهم أساليب المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية:

أولا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:[3]

1- الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، وما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

2- الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الامتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.

---

[1]- رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات العامة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد6، سوريا، 2010، ص 99.

[2]- علا فريد بطو، أثر التحدي اللاأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد العمل الخاضع للضريبة، رسالة دكتوراه بجامعة البصرة العراقية كلية الاقتصاد والإدارة، 2006، ص 17.

[3]- حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الشكل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد 27، 2011، ص، 367-368.

3- الاستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محافظة الأوراق المالية إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

4- النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

5- الذمم المدينة: ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.

6- الاستثمارات طويلة الأجل: تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.

7- الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.

8- المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.

9- المطلوبات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.

10- المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى LIFO أو العكس.

11- حقوق المساهمين: مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل في إطار المحاسبة الإبداعية بالأساليب الآتية:[1]

1- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك: حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاقها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.

[1]- عادل عليوش، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014-2015، ص 11-12.

2- تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

3- زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة: تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مائية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام عدة أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام ها، وهي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئا، وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائد بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية.

4- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة: إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل، مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسب اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يمكن تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

5- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان الغايات خاصة فيها مثل ارتباطات الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

6- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية. وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، ومن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المائية التي تحققت واكتسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

7- نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركة أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، ويهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

ثالثا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

هذه القائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة وتبين مصادر هذه التدفقات والي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات

النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر مكملة للقوائم الأخرى كوما تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.[1]

وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية فيها ما يلي:[2]

– التلاعب بتصنيف بنود الأنشطة الداخلية والخارجية في قائمة التدفقات النقدية باعتبار الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس حسب مصلحة الإدارة.

– التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة أو تقليل التدفقات النقدية الخارجة من خلال تأجيل دفع الضرائب المستحقة.

– التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة من الذمم المدينة بالتلاعب بمواعيد استحقاقها وعدم قبضها وسدادها فعليا.

– التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة للموردين، كوجب كمبيالات أو شيكات مؤجلة الدفع.

– التلاعب بمصدر النقد الحقيقي، وتصنيفه صحيح حسب مصدره، تشغيلي أم تمويلي أم رأسمالي.

– زيادة التدفقات الاستثمارية الخارجية على حساب التدفقات التشغيلية الخارجة بتسجيل مدفوعات التطوير الرأسمالي على أنها تدفقات استثمارية خارجة.

– قيم البنود الاستثمارية، ودقة وصحة أسس احتساب هذه البنود خاصة الاستثمارات طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.

– قيم التغير في الأصول الثابتة ضمن الأنشطة الاستثمارية.

– قيم البنود التمويلية، وأن تصنيف الأسهم المعاد شراؤها والمصدرة من الشركة أصلا ضمن الأنشطة التموينية.

– الكشف عن تضمين ربح التشغيل المكاسب استثنائية أو غير عادية.

رابعا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتكون هذه القائمة من ثلاثة عناصر وهي:[3]

1– رأس المال المدفوع و ينقسم إلى:

[1]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الماضية، 2013، ص 22.

[2]– علاء مصطفى أحمد نافع، مرجع سابق، ص 102.

[3]– عماد سليم الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السليم للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مرجع سابق، ص 89–90.

– رأس المال القانوني، ويمثل القيمة الاسمية للأسهم.

– رأس المال الإضافي، ويشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم، وأسهم الخزينة، ويتعرض رأس المال المدفوع إلى تغيرات تتمثل في:

* زيادة رأس المال، والناتجة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون.

* تخفيض رأس المال، والناجمة عن توزيعات رأس المال، بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع.

2– رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة)، وتشمل التغيرات التي تحدث في ثلاثة مصادر تتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المائية من تصحيح أخطاء سابقة، وتوزيعات أرباح على المالكين والمساهمين، وصافي الدخل الشامل.

3– رأس المال المحتسب، ويشمل التغيرات التي تحدث في ثلاثة مصادر أيضا تتمثل في مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة، مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الفترة المالية.

المبحث الثالث: انعكاسات المحاسبة الإبداعية على القياس والإفصاح المحاسبي

إن معايير المحاسبة الدولية IFRS / 1AS هي التي تركت للمحاسبين محال وفرصة للتلاعب بالحسابات المالية وذلك من خلال إمكانياتهم للاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي وهذا ما ظهر وتطرقنا له في المبحث الثاني، وهذا ما ينجر عنه انعكاسات على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: الإبداع المحاسبي ضمن المعايير الدولية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في حد ذاتها إبداعا محاسبيا لا بد من أن يحضا بالدراسة والتحليل والتي سوف نتطرق بالدراسة على سبيل المثال الإبداع المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية.

أولا: الإبداع المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية:

إن صدور أي معيار محاسبي لابد من وجود مسودة المعيار التي على أساسها يتم تحديد قابلية المعيار للتطبيق العلمي، عليه نلاحظ خضوع المعايير إلى عدة تعديلات وتغييرات حسب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في المجال المالي، التكنولوجي... والتي على أساسها تتغير المعالجة المحاسبية.[1]

1/ تعريف قائمة التدفقات النقدية:

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي للتزويد بالمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 بموجب المعيار المحاسبي رقم 95، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991. موجب معيار التقرير المالي رقم 10 المتعلق بقائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات التغييرات المحاسبية على القوائم المالية

قبل التطرق إلى انعكاسات التغييرات المحاسبية يجب أن نعرف ما مفهوم التغيرات المحاسبية.

أولا: مفهوم التغييرات المحاسبية:

يحق لإدارة الشركة الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي المتاحة، كما يحق لها أيضا تغيير الطريقة المحاسبية المستخدمة والتحول إلى طريقة أخرى و لكن مع ضرورة الإفصاح عن ذلك، ويثير هذا

[1] - (C://USER/DESKTOP/APPLICATIO/DESK.EXE, consultations, 18/03/2013 h16: 39.

[2]- C: //USER/DESKTOP/APPLICATIO/DESK.EXE, consultations, 18/03/2013 h16: 39.

الأمر جدلا واسعا حول أنواع هذه التغييرات المحاسبية ودوافعها وانعكاساتها على القوائم المالية، وخصائص الشركات الاقتصادية التي تلجأ إلى إحداث هذه التغييرات المحاسبية وتنقسم إلى نوعين إلزامية واختيارية.[1]

1/التغييرات المحاسبية الإلزامية: تتم هذه التغيرات عن طريق الجهات التي تتولى إصدار المعايير المحاسبية وتلتزم الشركات المختلفة بتطبيقها، وبالتالي فهي تخرج عن إدارة الشركة سواء من ناحية نوع هذه التغييرات أو محتواها أو توقيت تطبيقها، وتهدف هذه التغييرات إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي.
- الاستجابة للمتغيرات البيئية في اجتمع.
- تنظيم السياسية المحاسبية مجتمع ما.
- تضييق الفرصة أمام إدارة الشركة للتلاعب بالطرق المحاسبية لخدمة أهداف خاصة.[2]

2/ التغييرات المحاسبية الاختيارية:

تهدف هذه التغييرات بصفة عامة إلى تحسين الوظائف المحاسبية الأساسية سواء المرتبطة بالقياس المحاسبي أو الإفصاح المحاسبي، ولكنها قد تصادفي في بعض الأحيان إلى تحقيق أهدف الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم الدخل (زيادته أو تخفيضه كما تطرقنا له في المبحث الثاني) أو التأثير على المعلومات والقرارات.[3]

ثانيا: أثر التغييرات المحاسبية على القوائم المالية:

تعتبر الإدارة هي المسؤول الأول عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما النفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي للإدارة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وركزت دراسة (1990) على العلاقة بين هيكل الملكية الاعتبارية والاختيار المحاسبي وباستخدام نظرية الوكالة، وبينت الدراسة أن المحاسبة نشاط اجتماعي وسياسي يتأثر بالسياق الذي يعمل فيه وأنه من المهم النظر إلى الأرقام المحاسبية على أنها من صنع البشر، وأما موضوعات اجتماعية متأصلة في الطبيعة. كما بينت دراسة (1987) أن الدخل الذي تظهره القوائم المالية زائف أو ليس له مصداقية لأنه

[1]– طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]– نفس المرجع، ص 133.

[3]– نفس المرجع، ص 134–135.

وجد بشكل اجتماعى ولن يؤدي أي قدر من التحليل الفني في أي وقت إلى أفضل طريقة للقياس، ومن هنا فإنه بالرغم من جهود المحاسبين للحفاظ على الموضوعية بتفادي قضايا القيمة الذاتية فإن الأمر سيظل متعلقا بالتفسيرات الذاتية.[1]

وقد اختبرت عدة دراسات العلاقة بين هيكل الملكية الاعتبارية والاختيارات المحاسبية وأظهرت أن الشركات التي تتحكم فيها الإدارة تتلاعب في الأرباح المحاسبية، ويحدث هذا الأمر في أغلب الأحيان في السنوات التي تكون فيها عائدات الأسهم أقل من المتوسط، وذلك مقارنة بالسنوات التي تكون فيها عائدات الأسهم أعلى من المتوسط، وهذا ما يوضح استعداد الإدارة الاستخدام المرونة المتاحة لها في تحريف أداء الشركة.

ومن هنا ومما تطرقنا إليه فمن الصعب تحديد المدى الذي يمكن أن تحدثه التغييرات المحاسبية على القوائم المالية، بأن هذا المدى يضيق أو يتسع بحسب مجموعة من العوامل مثل حجم تغييرات المحاسبية واتجاهها وعدد الطرق المحاسبية التي يشملها التغيير وتوقيت إجراء التغييرات المحاسبية، ورغم ذلك فمن الضروري أن يتصف تقرير مراقب الحسابات طبيعة هذا التغيير وتأثيره خاصة في الحالات التي يكون فيها للتغيير تأثير ملموس على نتيجة النشاط ومركزه المالي، وحين يمس التغيير صافي الدخل فإن التقرير يجب أن يتضمن المقدار الذي يتأثر به صافي الدخل بعد أخذ الضرائب في الحسبان.[2]

المطلب الثالث: انعكاسات المحاسبة الإبداعية على الإفصاح المحاسبي

أولا: التكامل بين وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي:

تقوم المحاسبة بوظيفتين رئيسيتين القياس والإفصاح المحاسبي، وتؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر هنا وتؤدي كفاءة وظيفة القياس المحاسبي إلى كفاءة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، كما تتطلب جودة المعلومات المحاسبية القياس السليم لبنود التقارير والقوائم المالية، حيث أن هذه المعلومات تمثل حلقة الوصل بين مرحلتين لاتخاذ القرارات أثناء حياة الشركة هما:

1/ تمثل القرارات الداخلية والتي تتخذها إدارة الشركة (قرارات الإنتاج والاستثمار والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية).

2/ تمثل القرارات التي تتخذها الأطراف المختلفة المرتبطة بالمشروع.[3]

---

[1]– طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره، ص 134–135.

[2]– طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3]– نفس المرجع، ص 140.

ويمكن تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): اتخاذ القرارات أثناء حياة الشركة

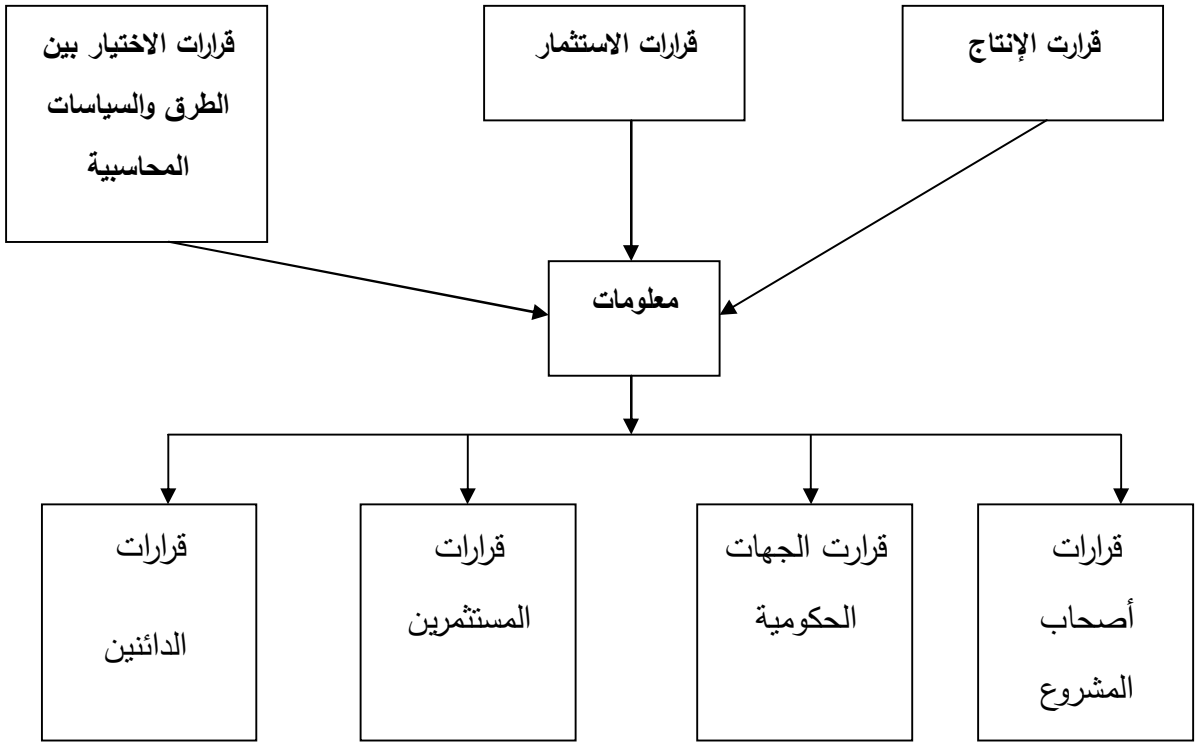

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

ومن هنا نرى أن المشكلة المعلومات ثلاث أبعاد يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

البعد الأول: الطرف الذي يعد المعلومات:

تقوم إدارة الشركات بإعداد المعلومات والتحكم فيها، ويثار في هذا الشأن عدة تساؤلات:

- هل تختار الإدارة أفضل الطرق والسياسات المتعلقة بالقياس والتقييم المحاسبي؟ وما هو معيار الحكم على أن البديل المحتار هو الأفضل؟ وهل المعايير والطرق الأفضل ثابتة على مر الزمن؟

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

– هل تختار الإدارة أفضل بدائل السياسات المحاسبية المتعلقة بعرض المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية؟

– هل تقوم الإدارة بتقديم المعلومات بأمانة وحياد بما يحقق أهداف المجتمع وجميع أطراف المشروع ؟ أم تقوم بإعداد المعلومات بما يحقق منفعتها الذاتية من ناحية الحوافز وتقييم الأداء؟ أم تقوم بإعداد المعلومات بما يرضي الملاك الأمم الطرف القادر على عزل الإدارة ومكافأتها؟

البعد الثاني: الطرف الذي يستخدم المعلومات:

وهذه الأطراف تطرقنا لها في المبحث الثاني، وفي هذا الشأن عدة تساؤلات:

– هل يقدرون الأبعاد وانعكاسات تفضيل بعض الطرق والسياسات المحاسبية عن الأخرى؟ أثر ذلك على نتيجة النشاط و المركز المالي؟

– هل يقدرون وجود العديد من بدائل القياس والتقييم المحاسبي وبدائل العرض والإفصاح المحاسبي؟

– هل يمكنهم الفصل بين المعلومات المضللة والمعلومات السليمة؟

البعد الثالث: المعلومات نفسها:

ويثار بشأنها عدة تساؤلات:

–هل هي كافية ؟ هل هي ملائمة من ناحية النوع و التوقيت والتكلفة؟

ولذالك اهتمت المعايير المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بحيث تشمل الطرق والبدائل المحاسبية التي استخدمت للوصول إلى النتائج ويتضح من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (02): اتخاذ القرارات أثناء حياة الشركة (المعلومات نفسها)

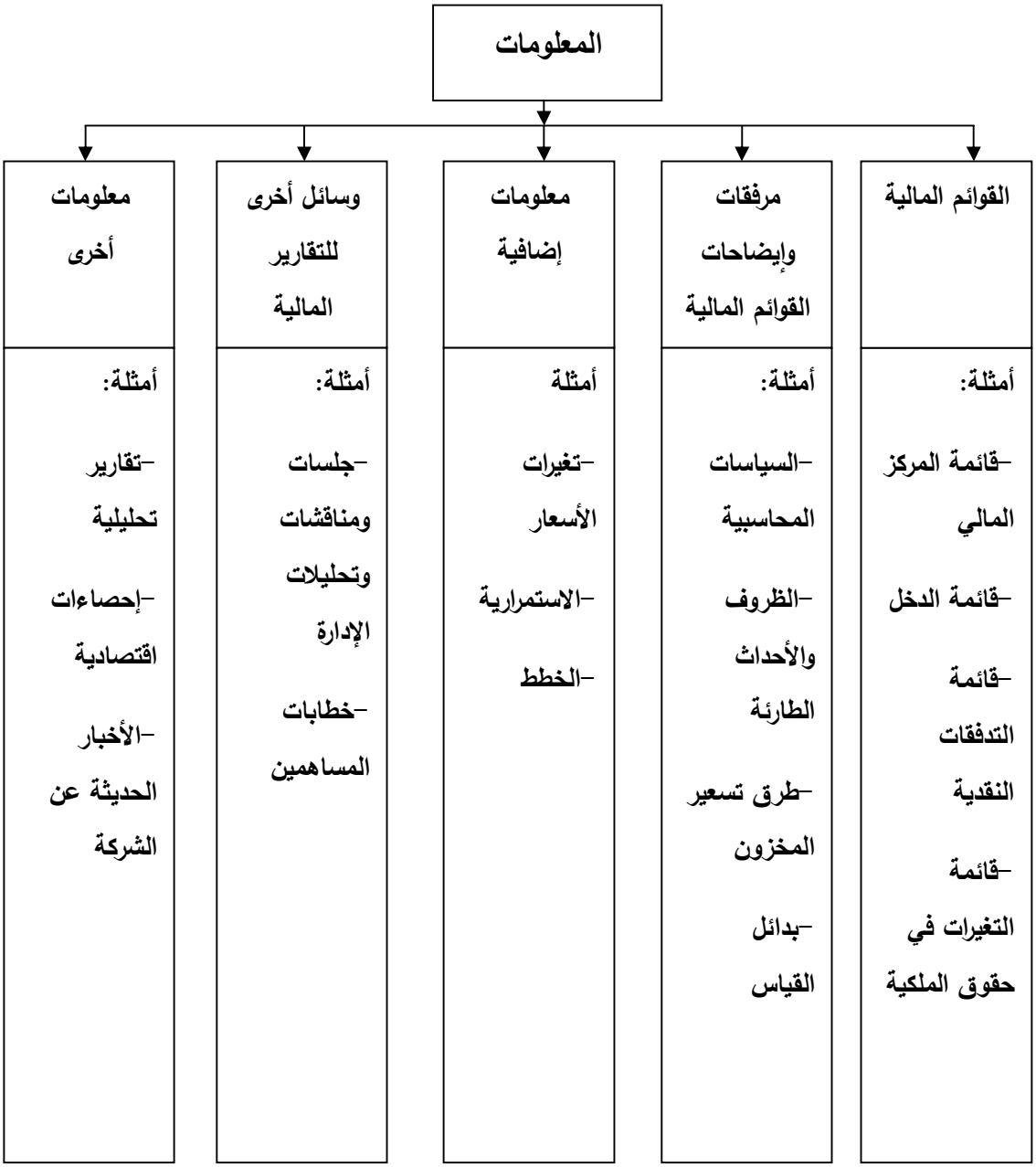

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 142.

المطلب الرابع: المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية

يستغل معد البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية وذلك من أجل تقديم انطباع مضلل عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم وهنالك العديد من الأساليب والممارسات والهدف من القيام بها، وهي:[1]

1- بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريرا عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلا من إظهار أرباح غير مستقرة، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل سد الالتزامات المالية المترتبة على الشركة، وفي المقابل خفض قيم الأصول في السنوات الجيدة ليتم خفض الاحتياطي المالي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة، وتختفي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل، الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة هذا الخصوص، وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية، وذلك في تغييب دور المستثمرين في معرفة الظروف التجارية غير المستقرة والمتذبذبة فعليا في أداء الشركة.

2- من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتحميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات، ويشير بعض الباحثين إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الشركات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة في التقارير مع تنبؤات الأرباح، فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الشركة ببيع منتج ما فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها في السنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء، وتبرز أهمية تلك الممارسات في أنه أحيانا يتم أداء تقييم أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم.

[1]- حسين فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- ✓ أن المحاسبة الإبداعية في الغالب هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرص للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معد هذه البيانات.
- ✓ أن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقدم انطباع مظلل عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك الخدمة مختلف الأغراض والأهداف، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك
- ✓ تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية عملية صعبة ومعقدة ولكنها ممكنة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم المحاولة للحد منها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الختامية لأي منظمة هو الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات في المحاسبة المالية، والغرض منها تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة في فترة زمنية معينة، ومن ثم تقديمها إلى الأطراف المستفيدة منها إلى تساعدهم على اتخاذ قرارات مختلفة بناءً على اهتماماتهم الحالية أو المستقبلية على الرغم من مصادر المعلومات المتنوعة. أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية، فإن التقرير المالي النهائي يحتل المرتبة الأولى بين هذه المصادر لأسباب متنوعة، أهمها:

- مصداقية هذه القوائم والمعلومات الواردة فيها، لأنها تخضع للمراجعة. من قبل محاسب قانوني قبل الإفراج للموافقة. من ناحية أخرى ، المعلومات المالية.
- مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى، التكلفة البسيطة للحصول على هذه التقارير.

إلا أن من أبرز المشكلات التي تواجه الفئات التي تستخدم المعلومات المالية السنوية أنها لا تلبي المتطلبات المختلفة، مما قد يؤدي إلى بعض العيوب في البيانات التي تحتوي على المعلومات المناسبة، أي يحتاج المستخدمون إلى اتخاذ قرارات مختلفة، والتي قد يكون السبب في ذلك. قد تكون هذه العيوب ناتجة عن تنوع الأطراف التي تستخدم البيانات المالية، أو عوامل أخرى، وأهمها تكلفة إعداد هذه المعلومات المالية، أو من ناحية تضارب المصلحة بين الإدارة والأطراف الخارجية الأخرى.

المبحث الأول: القوائم المالية: ماهيتها، مكوناتها، مستخدميها

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة. وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشاة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للبيانات والمعلومات المالية التي تقدم للمستفيدين منها بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم، بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها.

إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية –الميزانية العامة وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وحتى قائمة التدفقات النقدية – مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، كما أنها مكملة لبعضها البعض، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة؛ ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء، لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص.

أولا: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

"تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية".[1]

[1]– طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة الموارد المنشأة.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تحقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.[1]

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

يمكن القول أن التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل البسيط التالي:

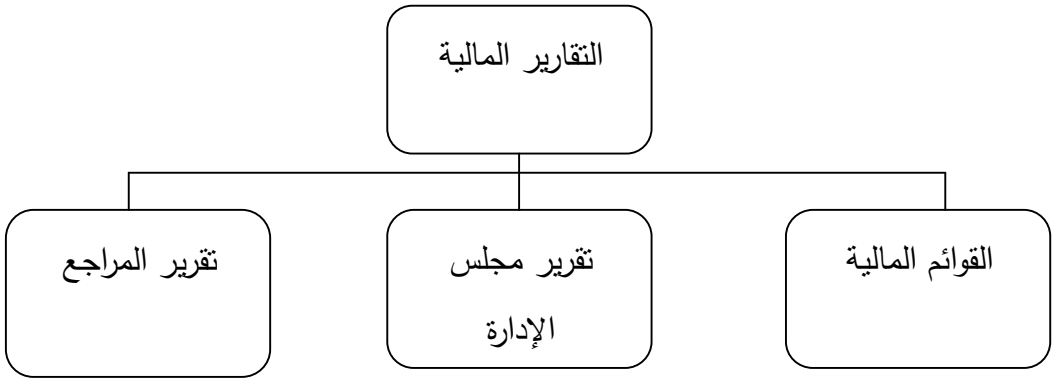

تشمل التقارير المالية بخلاف القوائم المالية العديد من الأشكال مثل: خطاب رئيس مجلس إدارة الشركة الموجهة للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، وتوقعات وتنبؤات الإدارة وبخصوص نشاط الشركة المالي والمستقبلي... إلخ، بينما القوائم المالية فتمثل جزءا من عملية إعداد وإصدار التقارير المالية، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]– سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 20.

الشكل(03): القوائم والتقارير المالية

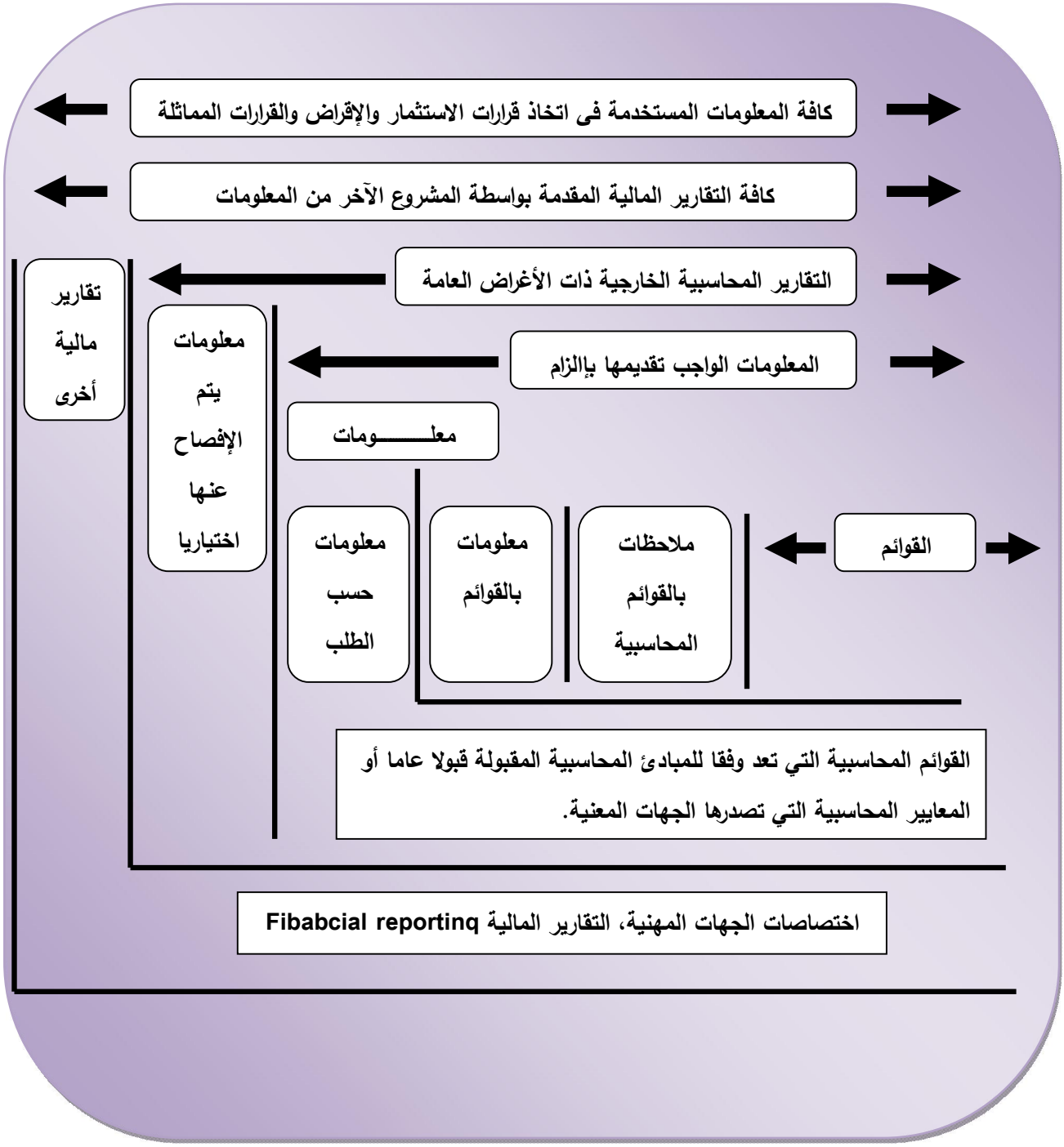

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية المالية، مصر، 2007، ص 15.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها:

تتمثل القوائم المالية الرئيسية في كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولزيادة منفعتها ترفق هذه القوائم بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، ولكي تعبر هذه القوائم عن مدى صدق نتائج الأعمال والمركز المالي لا بد أن تمتاز بمجموعة من الخصائص، وقد نصت عليها لجنة معايير المحاسبة الدولية.

1. الخصائص النوعية للقوائم المالية:

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة[1]، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في:

الجدول (01): الخصائص النوعية القوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب[2]	الملائمة أو الدلالة[3]	المصداقية والعدالة[4]	القابلية للمقارنة[5]
-لا تكون معقدة. **- يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.**	**-حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار.** **- تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.**	**- يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث.** **- أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.**	**-قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية المنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع المذكورة.

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 50.

[2] -bernard raffournier, les normes comptables internationales, economica, paris, 1996, p 15.

[3]- يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 101.

[4]- سمير كامل محمد ووصفي عبد الفتاح مكارم، مرجع سابق، ص 26.

[5]- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 83-84.

كذلك نقوم بتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية من خلال هذا الشكل.

الشكل (04): الخصائص النوعية للقوائم المالية

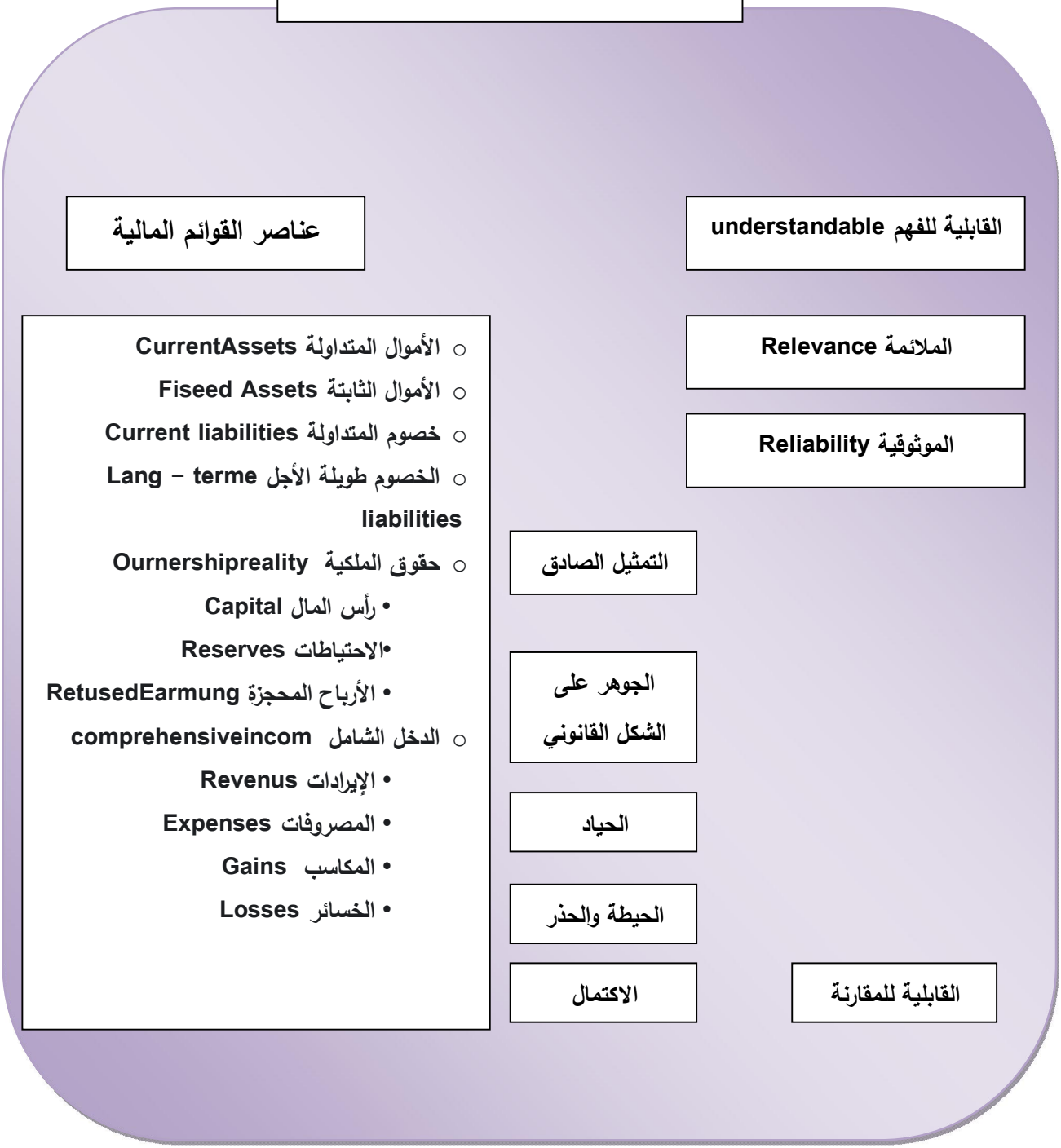

المصدر: يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 82.

2. مكونات القوائم المالية:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم المالية الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع حتى بدايات القرن العشرين، باعتبار أنها تعكس المركز المالي للشركة بالصورة القانونية التي كانت سائدة ذلك الوقت، والتي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات اتجاه الآخرين، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وازدياد دور المنظمات والاتحادات المهنية المحاسبية. وقد أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن من المهم جدا عرض صافي الدخل بشكل دقيق ومتوازن قدر الإمكان، دون زيادة أو نقصان في البيانات، ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين قائمتين متتاليتين. ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1973، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهو الضمان الأساسي لضمان سداد القروض وأعبائها، وتغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة إذا أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع العملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، ونتيجة لتطبيق القيد المزدوج على عمليات المنشأة كافة، وهي مكملة لبعضها البعض، فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن المنشأة الاقتصادية والعمليات المالية التي تخصها، وبالتالي فإن أية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها، والمستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم التشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة.

يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية في الشكل التالي:

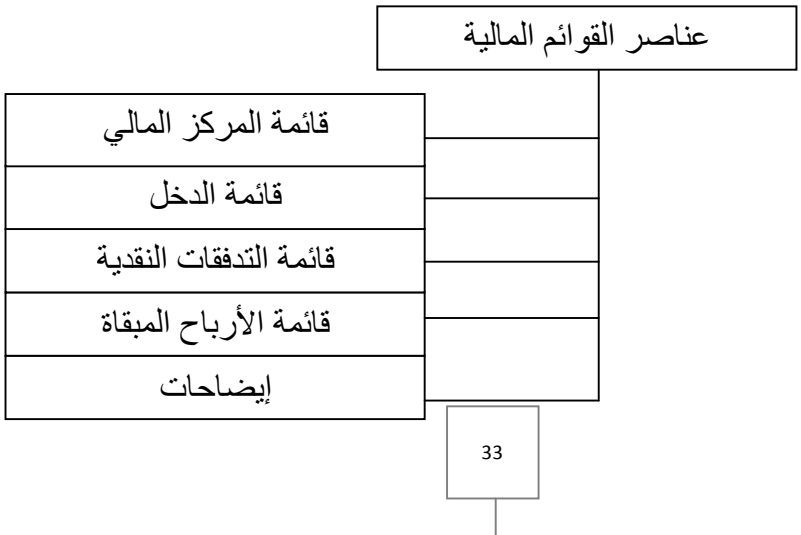

يجب أن ينظر إلى تلك القوائم على أنها بدائل لبعضها البعض وأن هناك علاقة بينها، حيث خلال الفترة الزمنية تقوم المنشأة بإعداد قائمة المركز المالي [والميزانية] التي توفر رؤية ساكنة في ضوء الجوانب المالية لمركز المنشأة، أما القائمتين " قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية فإنهما يغطيان الفترة الزمنية البينية بين الميزانيتين ويساعدان في تفسير التغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة، والشكل التالي يبسط ذلك: قائمة المركز المالي قائمة الدخل وقائمة قائمة المركز المالي التدفقات النقدية كما يمكن أن نعبر عن أنواع القوائم المالية بشكل آخر:

الشكل (05): عناصر القوائم المالية.

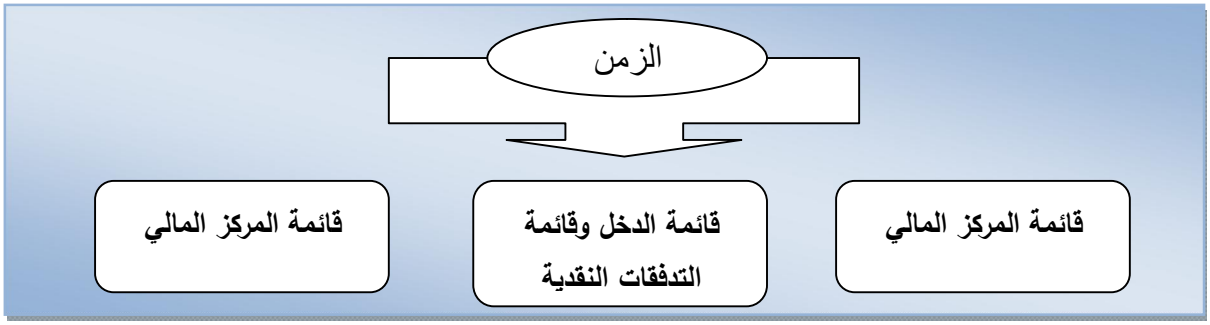

كما يمكن أن نعبر عن أنواع القوائم المالية بشكل آخر:

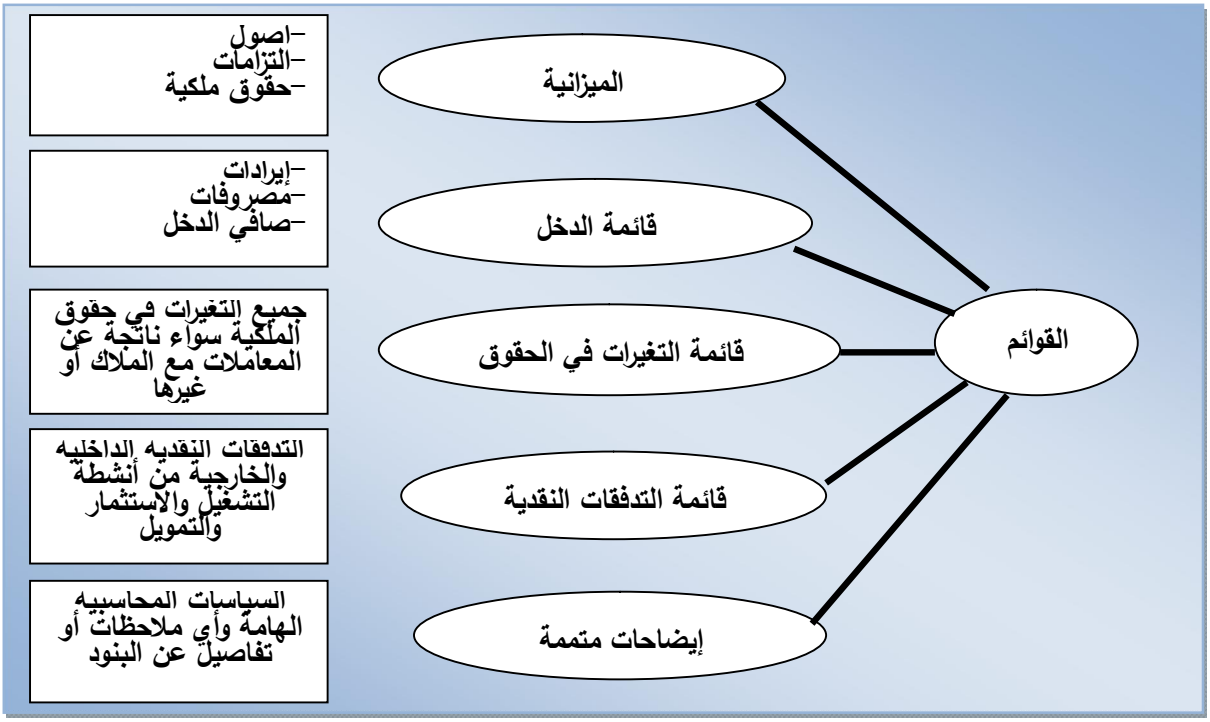

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها رجالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 53.

تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى، على سبيل المثال يمكن أن تحتوي علي معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية العمومية وقائمة الدخل ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المنشأة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية العمومية (مثل احتياطات المعادن)، ويمكن أن توفر على شكل معلومات إضافية كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على المنشأة نتيجة تغير الأسعار.

إن الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى، فمع أن كل قائمة تحتوي معلومات مختلفة عن الأخرى، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحد أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين، فمثلا قائمة الدخل تعطي صورة غير كاملة عن الأداء ما لم تستخدم بالاشتراك مع الميزانية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

ومن أجل ما تم ذكره فإن تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، تتطلب الإلمام بالمقومات التالية:

- ❖ حصر وتعيين المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية؛
- ❖ تصنيف المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية؛
- ❖ تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين، مع تحديد وتوضيح الجزء المشترك منها؛
- ❖ البحث عن مراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات؛

❖ أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية.

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

❖ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها؛[1]

❖ تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛[2]

❖ تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛[3]

❖ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي المساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛[4]

❖ توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.[5]

أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلأن أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك حددت عددا من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي:[6]

---

[1] - Bernard raffournier, op-cit, p13.

[2] – عبد الجابر السيد طه، مرجع سابق، ص 277.

[3] – رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 145.

[4] – يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة، مرجع سابق، ص 98.

[5] – عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، من 164.

[6] – من:

–مؤيد سليمان أبانمي، 3 معوقات محاسبية تواجه منشآت، جريدة الرياض اليومية، 5 يوليو 2008 mabanmy(@ alriyadh.com

–محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 132.

– حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 274، 275.

❖توفير معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية؛

❖توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات؛

❖وذلك من خلال دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل [قائمة التدفقات النقدية]؛

❖يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق [قائمة المركز المالي]؛

❖ويجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضا هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات. وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها[1]، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لمنشأة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي:[2]

1. تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد؛

2. تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية؛

3. تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

[1]– رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 146.

[2]– طارق عبد العال حماد، ج 1، موسوعة معايير المحاسبة –عرض القوائم المالية، مرجع سابق، ص 75– 76.

ويمكن تبيين الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي.

الشكل (06): أهداف القوائم المالية

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 94.

الشكل التالي يوضح تدرج أهداف التقارير المالية من العام إلى الخاص.

الشكل(07): هيكل أهداف التقارير المالية

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، كما يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، حيث أن المستفيدين الخارجيين ليست لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا، ودرجة نمو وتطور هذه الوحدة وتحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى، ويعتبر سوق الأوراق المالية والمستثمرين والمصارف والموردون والدائنون والموظفين والإدارة والعمال والمحاسبين الماليين و الاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامن الاستثمار والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والباحثين من أهم المستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية، وكل مجموعة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة وتركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم.

أولا: تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الأول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم الثاني فإنه يظم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة وقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول (02): المستخدمون القوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة: [الحالتين والمحتملي]: قصيرة وطويلة الأجل	(1) القياس الشامل للأداء: أ- مقاييس مطلقة ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير (2) تقييم أداء الإدارة: أ- الأرباح و الكفاءة في استخدام الموارد ب- المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة غير المباشرة:	(3) التوقعات المستقبلية: أ- الأرباح ب- التوزيعات والفوائد ج- الاستثمارات

	د- التوظيف (4) الحكم على المركز المالي: أ- تقييم السير المالي ب- تقييم درجة السيولة ج- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد (5) تخصيص الموارد: (6) تقييم الديون وحقوق الملكية (7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 16

ثانيا: تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة:

ولقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول (03): المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة

المعلومة ← / المستعمل ↓	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بين المؤسسات	احترام القوانين	مساهمة في تطوير مساهمة المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عامة الناس	+								
المجموع	05	03	04	05	05	06	02	02	02
الترتيب	02	06	05	02	02	01	07	07	07

ثالثا: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك

بالنسبة للبنوك يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية كالتالي:[1]

1. المودعون والمقرضون:

أصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه المصرف خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر، وبالتالي فإن القوائم المالية [قائمة المركز المالي] تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الإكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.[2]

2. المساهمون:

يعتبر المساهمين أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، في نفس الوقت أكثر الأطراف التي تجني مكاسب في حالة نجاح البنك، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

3. الإدارة:

يمكن للإدارة من خلال تحليل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير[3]، حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللامحدودة في الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك.

4. الجهات الحكومية:

كما سبق وأشرنا في الفصل السابق أن البنك يقدم بصفة دورية ومستمرة معلومات للجهات الحكومية وعلى رأسها البنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه.

---

[1]– طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 05– 25.

[2]– محمد عبد الجابر السيد طه، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد التاسع، 1999، ص 268.

[3]– مرجع نفسه، ص 273.

5. مراقب الحسابات:

يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المجايد على مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد القوائم المالية التي يعدها البنك.

في الأخير نقول أن القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعديد من الطوائف المختلفة المستخدمة لها، وعلى قدر دقة البيانات والمعلومات التي تحويها هذه القوائم تكون دقة القرارات التي تصدرها الطوائف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية.

ولهذا يجب أن تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات وهم المستثمرون والدائنين.[1]

حيث يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة،[2] والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية، حتى وإن كانت قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، حيث تستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوي هذه المعلومات، وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

إن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فمثلا يهتم المستثمرون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة بالنسبة للمقرضين والموردين فإن المنشأة هي مصدر النقدية لهم، في شكل توزيعات أرباح وفوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم، وكذلك إعادة سداد القروض وسداد ثمن السلع والخدمات والرواتب والأجور، كما يهتمون بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة والمقدرة المالية للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها، وتعتمد الإدارة للحكم على قوة وضعف المركز المالي والإنتاجي للمنشأة، فالتقارير المالية وتقارير التشغيل لها

[1]– معايير المحاسبة الدولية، إصدارات لجنة المعايير المحاسبة الدولية، 1980، ص 56.

[2]– طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية. الجزء الأول، عرض القوائم المالية 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 73.

أهمية كبرى لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال المشروع ورسم سياسته طبقا لأهداف محددة مقدما والرقابة على أعماله، أما بالنسبة للموظفين والعمال فإنهم يركزون اهتمامهم على مقدار اطمئنانهم على وظائفهم وهذا يجعل كل موظف(حالي أو مستقبلي) يهتم بجمع معلومات عن مستقبل المنشأة التي يعمل فيها أو سيعمل فيها مستقبلا. أما إدارة المنشأة التي تعتبر الطرف المسؤول عن إعداد البيانات فإنها تنظر من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف بحسب الاتجاه الذي يحقق هدفه ومصلحته، حيث ترتبط منفعة المعلومات من وجهة مستعمل معين بمقدار ارتباطها بمواضيع ذات أهمية للمنتفع.

المبحث الثاني: أسس وإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية IAS التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، حيث كانت اللجنة عند نشأتها تركز على طريقة العرض والإفصاح في البيانات المالية أكثر من اهتمامها بطرق القياس والاعتراف[1]، وبالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي(1) عرض البيانات المالية "والمعيار المحاسبي الدولي(30) الإفصاح عن البيانات للمصارف والمؤسسات المالية المتشابهة"، تم تخصيص في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

حيث يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة وذلك عبر الفترات المالية المتتالية، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسة المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.

وبناءا عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتلخص فيما يلي:[2]

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر القنوات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.
- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، بل تركت هذه التفاصيل للمعايير الأخرى.

[1]– نعيم سابا خوري، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد 71/72، 2007، ص 2.

[2]– محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 20.

وينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع بما في ذلك المصارف وشركات التأمين، لكن هنالك متطلبات إضافية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مع متطلبات هذا المعيار، ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم(30) سوف نتعرض له فيما بعد.

المطلب الأول: أسس واعتبارات إعداد القوائم المالية

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات، ويعد المعيار الأول المعيار الذي حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها، كما أن لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة موجودات والتزامات وحقوق الملكية للمنشأة، وطريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت، وصدر هذا المعيار في أفريل 1974، وأجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة وكان آخر تعديل في سنة 2005[1]، فقد صمم أصلا لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة، أي يهدف إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع الفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى.

أولا: أسس إعداد القوائم المالية

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الإنطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي:[2]

1- العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للمنشأة، وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا، ونجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا، وفي هذه الحالة يجب على المنشأة الإفصاح كما يلي:

---

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 165.

[2]- من:

-المعيار المحاسبي الدولي الأول، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، 1999، ص 73.

-محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 24-27.

-حسين قاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 288-290.

عيد الجابر السيد طه، مرجع سابق، ص 288-291.

أ- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل للمركز المالي للمنشأة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية؛

ب- بأن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛

ج- تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛

د- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المنشأة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

2- السياسات المحاسبية:

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.

حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

3- فرض استمرارية المنشأة:

إعداد التقارير والقوائم المالية على أساس المنشأة مستمرة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما التصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة، وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية، أي تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشاة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم ا التأكد.

4- المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها [وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها]، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء.

5- مبدأ ثبات العرض:

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية، من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية.

6- مبدأ الحيطة والحذر:

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، أي تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، ولا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

7- القابلية للمقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا: الاعتبارات العامة والهامة لعرض القوائم المالية:

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول بعض الاعتبارات العامة التي تضمن عدالة العرض في القوائم المالية يمكن ذكر بعضها:

1. تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وذلك لأهمية وجود هذه الجهة للرجوع إليها عند طلباي توضيحات، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة المسؤولة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة؛
2. ضرورة اختيار السياسات المحاسبية التي تعكس نتائج الأعمال بشكل صحيح وتمثل جوهر الأحداث المالية؛
3. ثبات عرض وتصنيف عناصر القوائم المالية من فترة مالية أخرى، لتوفير إمكانية إجراء مقارنة النتائج أعمال الشركة خلال فترات زمنية متعاقبة، ولا تخرج الشركة من التصنيف المعهود إذا طلب معيار محاسبي دولي أخر إجراء تغيير؛
4. تحديد مستوى التجميع أو التفصيل في عرض القوائم المالية، وذلك استنادا إلى مفهوم الأهمية النسبية للبند [تفصيل للبند المهم وتجميع بنود أقل أهمية مع بنود أخرى]، ويعتبر بندا مهما إذا كان

حذفه أو عدم الإفصاح عنه سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتختلف أهمية البند على حسب طبيعة عمل وحجم نشاط الشركات؛

5. منع إجراء أي مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات، ما لم يسمح ب بذلك معيار محاسبي آخر أو كانت بنود الدخل والمصروفات المتعلقة بها لا تتمتع بأهمية نسبية وفق ذكره سابقا؛

6. إن إجراء مقاصة على أسس غير موضوعية قد يؤثر أو يغير في عملية اتخاذ القرار بإخفائه المعلومات مهمة بإظهار الصافي فقط؛

7. ضرورة تقديم القوائم لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية لإظهار تطور الشركة وإجراء المقارنة.

مما سبق نلاحظ أن المعايير الدولية ساهمت في تطوير محتوى القوائم المالية، وقد ركزت على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية مع مراعاة الاعتبارات العامة عند التقديم.

المطلب الثاني: القوائم المالية الأساسية حسب معايير المحاسبة الدولية

كان هدف واهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزا على الدخل وعلى ربحية السهم الواحد كأساس الاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأة على توليد النقدية، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بقائمة الدخل إلى الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية[1]، حيث كانت غايات البيانات تقتصر على تزويد معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغييرات في الوضع المالي، وكذلك لإظهار نتائج إدارة الشركة ومساءلتها عن مواردها المالية[2]، ويجري العمل على تغيير هذه الأهداف لتشمل تقييم المبالغ والأوقات وعدم التيقن للتدفقات النقدية المستقبلية، من أجل الوقوف على قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد المستثمرين والدائنين، وتشمل أيضا تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات المقابلة لهذه الموارد، والمعلومات التي لها تأثير على العمليات والأحداث، والظروف التي أدت إلى تغيير الموارد والالتزامات، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار والعمليات الأخرى.

ولقد تعارضت الآراء حول أي من القوائم المالية أكثر أهمية، فمن المحاسبين من يرى أن قائمة الدخل تعتبر أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام الفعلية

[1]– طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 71.

[2]– نعيم سابا خوري، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، مرجع سابق، ص 4.

تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

ويرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات اتجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقييم مدى قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع و الاستثمار.

وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته من نتائج، وتلتزم المنشآت على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هي:

- ❖ قائمة المركز المالي.
- ❖ قائمة الدخل.
- ❖ قائمة التغير في حقوق الملكية.
- ❖ قائمة التدفقات النقدية.
- ❖ الإيضاحات والملاحق.

وترفق القوائم السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة.[1]

كانت المعلومات المالية تتألف من الميزانية وبيان الدخل وبيان التغيير في الوضع المالي وأي ملاحظات ومعلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية. وبعد ذلك جرى تطوير عناصر البيانات المالية وأهدافها تبعا لتطوير مفهوم المعلومات المالية للأغراض العامة، وهي المعلومات التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعميمها لتلبي حاجات المعلومات العامة لفئات عديدة من المستخدمين.

أولا: قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو

[1]– محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 45.

الماضية[1]، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات[2]، حيث يوجد مفهومان أساسيان للمركز المالي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (08): مفهوم المركز المالي

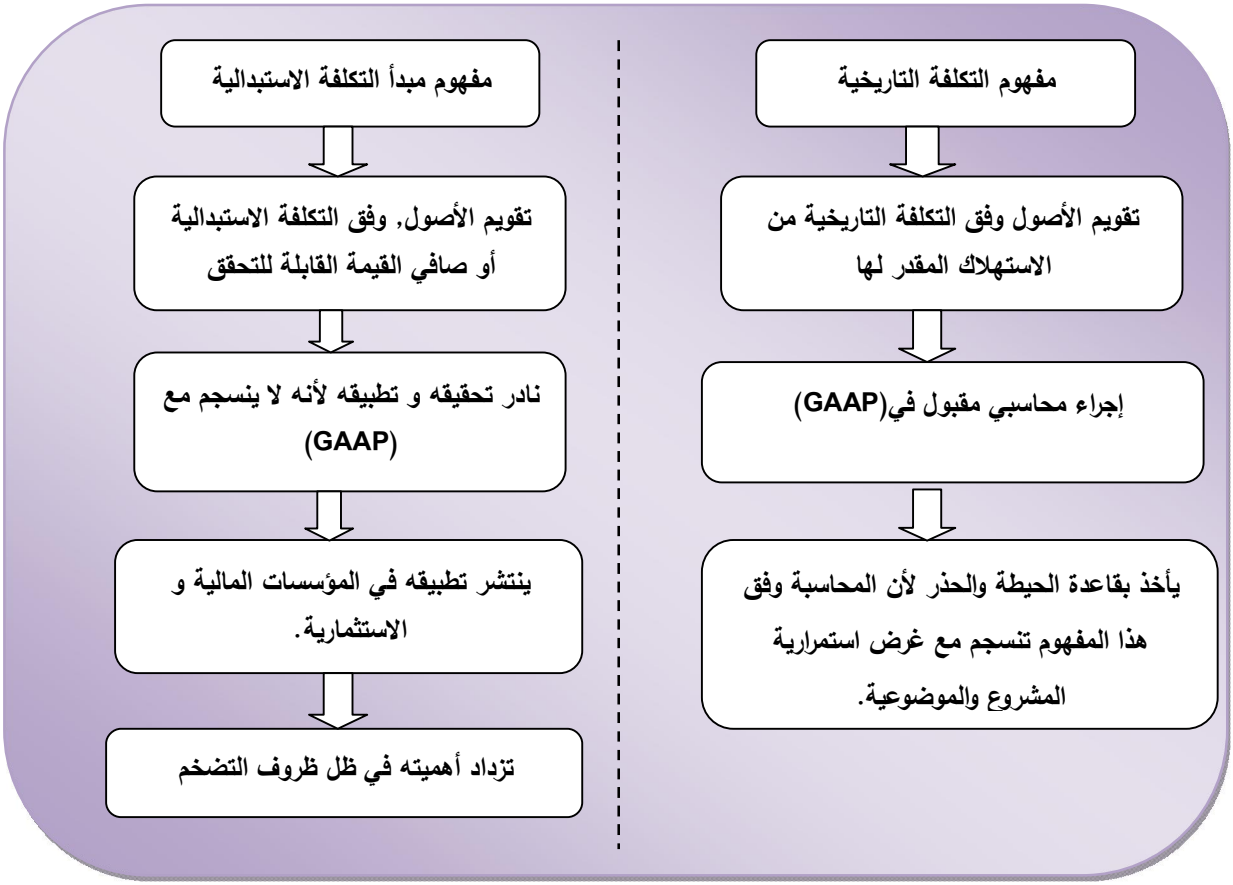

المصدر: يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حسن، مرجع سابق، ص 100.

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين[3]، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول وغير المتداول من أصول والخصوم.[4]

[1]– محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006، ص 20.

[2]– أحمد نور، المحاسبة المالية – القياس والتقييم والإفصاح والمحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والمصرية–، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 312.

[3]– جنان رضوان حلوة، النظرية المحاسبية، الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1991، ص 218.

[4]– فقرة 57 من معيار 1، معايير المحاسبة الدولية، إصدارات لجنة المعايير المحاسبية، 1999، مرجع سابق.

وكلنا نعرف أن قائمة المركز المالي هي عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في فترة زمنية معينة، وقد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرأسي إلى:[1]

- ❖ أصول ثابتة
- ❖ أصول متداولة
- ❖ خصوم متداولة
- ❖ حقوق الملكية
- ❖ الخصوم طويلة الأجل*

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لأغراض التحليل المالي، ولبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولا أو خصوما.

هناك الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض عليه القوائم المالية [حسب المعيار 30]، وللإدارة الحق في إضافة أي بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي، ويتم الفصل حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة بينها.

---

[1]– من:

– حسين قاضى ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص 276.

– دونالد كيسو وجيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج والمحاسبة المتوسطة الجزء الأول، مرجع سابق، ص 73– 74.

– عباس مهدي شيرازي، مرجع سابق، ص 233–247.

* **الأصول:** هي الأشياء ذات القيمة التي يملكها المصرف ويتم ترتيبها وفقا لدرجة سيولتها المتناقصة، لذا تحتل النقدية المرتبة الأولى فيما يتعلق بالعناصر ذات السيولة

الالتزامات: يتمثل الالتزام تعهدا حاليا على المنشأة وبالتالي يمثل واجبا أو مسؤولية للعمل و الوفاء بطريقة محددة، وتتمثل الالتزامات في عدة عناصر مثل الودائع تحت الطلب التي يتعهد المصرف يدفعها إلى الأفراد والهيئات، ويتم تركيبها حسب تاريخ استحقاقها بحيث يتم البدء بالعناصر ذات الأولوية في تاريخ الاستحقاق مثل الودائع تحت الطلب.

حقوق الملكية: تتخذ حقوق الملكية بالفرق بين الأصول والالتزامات وتنشأ تلك الحقوق في ثلاثة مصادر: رأس المال الاسمي، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة.

الإيرادات: تتمثل في كل من إجمالي التدفق الداخل إلى المصرف في الأصول المختلفة مثل: (النقدية والفائدة) وما يتم تحصيله من العملاء مقابل الخدمات والتسهيلات، ويتم تسجيل حسابات الإيرادات في قائمة الدخل على أساس مصدر الدخل لذا تأتي الفوائد على الإقراض في مقدمة العناصر المسجلة في قائمة الدخل.

المصروفات: هي التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال، أو كما تعرف في المفهوم المحاسبي العام بالأصول الغارقة هذا ويتم تسجيلها حسب نوعها وحسب الحجم والأهمية.

1- الأصول: حتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:[1]

- ❖ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- ❖ أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع؛
- ❖ أن يكون الحدث الذي يوفر للمنشأة الحق في الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا.

وتظل الأصول مصدرا اقتصاديا للمنشأة طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة المذكورة أعلاه، وتؤدي المعاملات والتشغيل إلى حدوث تغيرات مستمرة في أصول المنشأة.

ويصنف أصل متداول إذا كان سيتحول إلى نقدية، أو يستخدم في سداد التزام متداول أي القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة. تصنف الأصول إلى أصول متداولة إذا كانت مستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمنشأة، ويتوقع بدرجة معقولة أن يتم تحويلها إلى نقدية أو بيعها خلال 12 شهرا من تاريخ التقرير أو خلال دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول، كما تصنف الأصول أيضا كأصول متداولة عندما يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة أو الاستثمار قصير الأجل.[2]

ولا تعتبر عملية تقدير القيمة أصلا أو التزاما، بل تعدل القيمة المحولة لأصل ما لكنها ليست مستقلة عن ذلك الأصل ذو الصلة، وللأصول سمات تساعد في التعرف عليها فهي قابلة للتبادل وقابلة للتطبيق قانونا، ولها عائد اقتصادي مستقبلي [إمكانات خدمية]، وتلك الإمكانات هي التي تجلب النقد في النهاية إلى المنشأة وتؤكد مفهوم الأصل.

أ- الأصول المتداولة: تشمل النقدية وما في حكمها والأصول الأخرى التي يكون من المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية للمنشأة، ويقصد بالدورة التشغيلية للمنشأة الوقت المنقضي بين تملك المواد الخام الداخلة في عملية ما، وتحويلها إلى نقد أو إلى أداة قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة لذلك فإنه من المتوقع أن يتم تحقيق الأصول المتداولة خلال فترة 12 شهرا.

---

[1]- محمد صبري إبراهيم ندا وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

[2]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب، مرجع سابق، ص 101.

يستثني المعيار المحاسبي الأول المعدل في 1997 كل من المخزون والذمم المدينة التجارية، حيث ينص على أنه حتى ولو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية فإنه ينبغي تصنيفها كأصول متداولة.

ويتم تصنيف البنود التالية كأصول متداولة:

- **النقدية وما في حكمها:** وتشمل النقدية الموجودة بالصندوق [عملات معدنية، عملة، شيكات، حوالات بريدية] والودائع لدى البنوك، حيث يجب أن تكون النقدية متاحة للاستخدام الجاري، حتى تصنف كأصل متداول.

- **الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق، والأساس الذي يقوم عليه بيان هذه البنود هو أنه لا حاجة إلى ذكرها في صلب الميزانية العمومية بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة.

- **الحسابات المدينة:** وتشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة والمبالغ واجبة التحصيل من المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

ويمثل مصطلح الحسابات المدنية " المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم انجازها في سياق أعمال المنشأة العادية، ويجب تحليل الحسابات المدينة إلى مكوناتها على النحو التالي:

الجدول (04): يمثل حسابات المدينة

المدينون	XXXXXX	
أوراق القبض	XXXXXX	
المجموع	XXXXXX	
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	(XXXXXX)	
المبالغ المستحقة على شركات تابعة		XXXXXX
المبالغ المستحقة على المديرين والموظفين		XXXXXX
الإجمالي	XXXXXX	XXXXXX

- **المخزون:** هو أصول محتفظ به لعملية الإنتاج أو بغرض البيع.

- **المصروفات المدفوعة مقدما:** هي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق الدفع، أي يتم تقديمها مقدما، أو تكبد إلتزام ما، وهي تتقص وتصبح نفقات مع مرور الوقت [إيجار مدفوع مسبقا أو تأمينه...].

ب- الأصول غير المتداولة: تشمل الاستثمارات طويلة الأجل العقارات والآلات والمعدات والأصول المعنوية والأصول المتنوعة الأخرى.

نشير إلى أنه تختلف درجة السيولة في مجموعة الأصول المتداولة ذاتها، فمثلا نجد أن بند الزبائن أعلى سيولة من بند المخزون، وأقل سيولة من بند أوراق القبض، بينما الأصول الجاهزة كالمحاسبات تحت الطلب تتميز بدرجة سيولة عالية.

2- الخصوم:

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات الأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

حدد المعيار الدولي الأول عددا من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب قائمة المركز المالي:

الجدول (05): عناصر قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم
الآلات والمعدات والتجهيزات	حسابات دائنة
الممتلكات العقارية	مخصصات
الأصول غير الملموسة	التزامات مالية
الأصول المالية	التزامات ضريبة جارية
الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية	التزامات ضريبة مؤجلة
الأصول البيولوجية	احتياطات
أصول ضريبية مؤجلة	حصة الأقلية
المخزون	حقوق المساهمين
الحسابات المدينة	الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع
أصول ضريبية متداولة النقدية وما في حكمها	
أصول محازة بغرض البيع أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع IFRS	

المصدر: فقرة 66، المعيار المحاسبي الدولي الأول، مرجع سابق.

أما الجدول الآتي فيوضح بنود قائمة الميزانية لمصرف تجاري:

الجدول (06): قائمة المركز المالي للمصرف في 31/12 /.....

البيان	إيضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى المصارف			
أرصدة لدى المصرف المركزي			
أذون خزانة وأوراق حكومية قابلة للخصم لدى المصرف المركزي			
استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم المخصص			
قروض للعملاء والمصارف بعد خصم المخصص			
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
أرصدة مدينة وأصول أخرى			
أرصدة ثابتة بعد خصم المخصص للإهتلاك			
إجمالي الأصول G			
الالتزامات وحقوق المساهمين G			
أرصدة مستحقة للمصارف			
ودائع للعملاء			
أرصدة دائنة والتزامات أخرى			
دائنو توزيعات الأرباح			
السندات (بعد استبعاد خطر الإصدار)			
قروض طويلة الأجل			
مخصصات أخرى			
إجمالي الالتزامات G			
حقوق المساهمين G			
رأس المال المدفوع			
الاحتياطات			
أرباح محتجزة			
إجمالي حقوق المساهمين G			
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات G			
التزامات عرضية وارتباطات			
التزامات مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وارتباطات أخرى			

المصدر: أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنوك، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر، 1999، ص 170.

نلاحظ أن قائمة المركز المالي للبنك تختلف عنها بالنسبة للمؤسسات كما ذكرنا سابقا.

ويمكن تلخيص وثيقة خارج الميزانية لبنك تجاري والمكملة لقائمة المركز المالي والتي تعبر عن تعهدات والتزامات في الشكل البسيط:

الشكل (09): يمثل الالتزامات

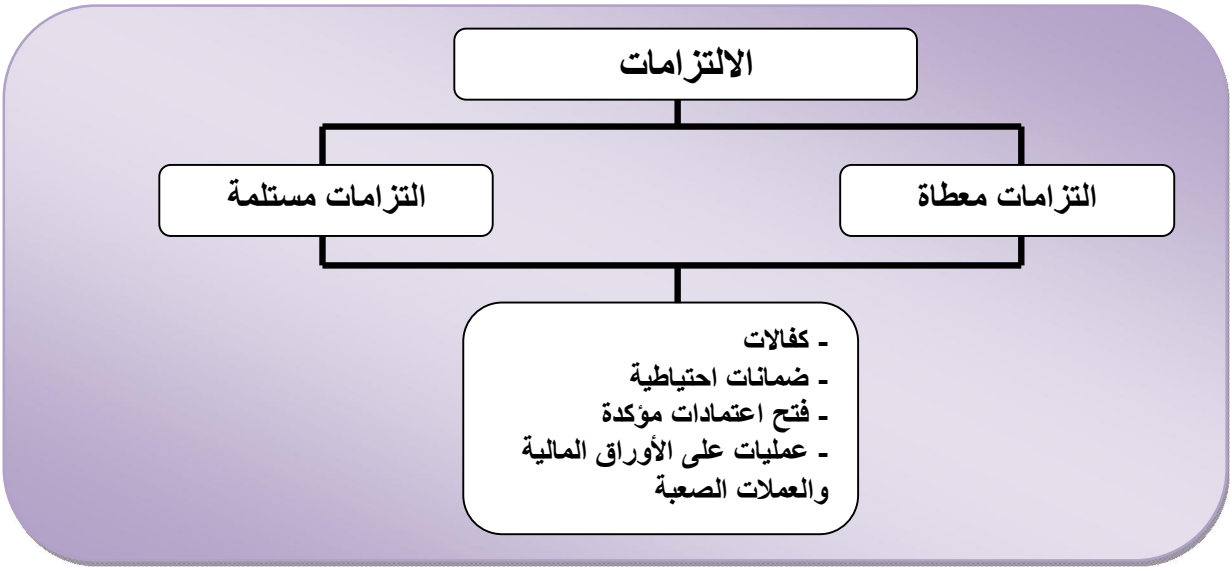

ثانيا: قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأسماء كثيرة، فالمعايير المحاسبية الدولية مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل – عرض القوائم المالية – والمعيار الدولي رقم (8) الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة باسم قائمة الدخل، ومهما كان الاسم المستخدم لهذه القائمة فإن هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة[1]، وتعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، والتي غالبا ما تكون سنة كاملة. حيث يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة نظرا لأنها كانت محط اهتمام وتركيز مستخدمي القوائم المالية.

يعرف الدخل بأنه هو الزيادات في المنافع الاقتصادية الناشئة خلال فترة المحاسبة في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات[2]، والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية من

[1]– طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 226.

[2]– طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها (حالات عملية محلولة معايير المحاسبية الدولية من 01 –31 الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 60.

مصادر غير تلك المرتبطة بالمساهمات المقدمة في المشاركة في حقوق الملكية، ويشمل تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب، ويتناول المعيار المحاسبي (18) المعالجة المحاسبية للإيرادات.

أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى ضرورة تقديم إفصاح ملائم في قائمة الدخل معيار فقرة 80]، حيث يتم عرض نتائج النشاط الأساسي للشركة بشكل تفصيلي، كما يتم أيضا الإفصاح عن صافي النتائج للأنشطة الأخرى لتلك الشركة، حيث أيد المعيار المحاسبي الدولي الأول اعتماد مدخل العمليات في قياس صافي نتائج الأعمال للشركة، ويقوم هذا المدخل على مقابلة الإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة الشركة خلال فترة محاسبة معينة.

1. الحد الأدنى من المعلومات حسب المعيار المحاسبي الدولي:

تتمثل المعلومات التي تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل في:[1]

- ❖ الإيرادات؛
- ❖ تكاليف التمويل؛
- ❖ حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة؛
- ❖ مصروف الضرائب؛
- ❖ العمليات غير المستثمرة؛
- ❖ الأرباح والخسائر؛
- ❖ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية؛
- ❖ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين.

أما المعلومات الأخرى والتي يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات تتمثل فيما يلي:

– تحليل المصروفات وأساس تبويب المصروف وعبء الاستهلاك للأصول الملموسة والأصول غير ملموسة والبنود غير عادية.

– حدد المعيار الدولي الأول أسلوبين لمقابلة الإيرادات بالمصروفات: و أسلوب طبيعة المصروف:

❖حيث يتم تجميع المصروفات حسب طبيعتها وهذا الأسلوب سهل التطبيق في المؤسسات الصغيرة.

[1]– هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية –دليل التطبيق–، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 30.

❖ أسلوب مهمة المصروف: وهنا تصنيف المصروفات حسب عملها كجزء من تكلفة المبيعات أو تكاليف التوزيع أو التكاليف الإدارية، في حالة اعتماد هذا الأسلوب على الشركة تقديم توضيحات في الملحق.

أما بالنسبة لنتائج النشاط غير الأساسي [فقرة 75 من المعيار رقم 01] فيتم الإفصاح عنها بشكل مستقل في قائمة الدخل حتى يتم إظهار نتيجة النشاط غير الأساسي، وهكذا يتم الإفصاح عن صافي نتيجة الأعمال (الربح أو الخسارة) المتأتية من النشاط الأساسي، وأيضا يتم عرض صافي نتيجة الأعمال المتأتية من الأنشطة الثانوية، ثم الوصول إلى الربح أو النتيجة الشاملة. وهذه الطريقة في رأينا أفضل للتحليل وأكثر ملائمة لمستخدمي قائمة الدخل خاصة عند تقييم أداء المنشأة فمن المعتاد التمييز بين البنود المتعلقة بالدخل والنفقات الناشئة عن أنشطة عادية وبين تلك القوائم المالية التي يفصح عنها.

تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتتبنى ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات الشركة في سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الإدارة، فقياس الدخل الوسيلة التي يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للشركة، وقائمة الدخل تعتبر مؤشرا لرقم ومحدد لاتجاهه في آن واحد، يلاحظ أنه يستخدم مصطلح الربح بشكل واسع لقياس أداء المنشأة والحكم على مدى نجاحها إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب.

2. ملخص قائمة الدخل للبنك التجاري:

يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيراد الفوائد، وبناء على ذلك فإن الفوائد المحصلة من القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر في العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي، وعلى ذلك فإن قياس الدخل يبدأ بإيراد الفوائد ثم يخصم منه مصروف الفوائد لنحصل على صافي دخل الفوائد، والذي يخصم منه بعد ذلك مخصصات خسائر القروض، والتي تمثل تقدير الإدارة للإيرادات التي يمكن فقدانها نتيجة الديون المعدومة، ويلي ذلك إضافة الإيرادات ما عدا الفوائد، وبطبيعة الحال فإن إدارة المصرف تعمل على زيادة الإيرادات الأخرى ما عدا الفوائد، وخفض المصروفات الأخرى ما عدا الفوائد، وأخيرا يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى لينتج لدينا صافي الدخل.

إن ملخص قائمة الدخل للمصرف يشمل ما يلي:[1]

- إجمالي إيراد الفوائد
- (-) إجمالي مصروف الفوائد
- صافي دخل الفوائد
- (+) الإيرادات الأخرى ما عدا الفوائد
- (-) المصروفات الأخرى ما عدا الفوائد
- صافي الدخل قبل الضرائب
- (-) ضرائب الدخل
- صافي الدخل الدخل

يمثل هذا النموذج الحد الأدنى الذي يجب أن يعرض به قائمة الدخل، وفي الآتي شرح لعناصر قائمة المصارف:[2]

❖ الفوائد على القروض والأرصدة لدى المصارف (الفوائد الدائنة): يتضمن هذا البند فوائد الحسابات الجارية المدينة (التسهيلات)، فوائد القروض، فوائد الودائع المودعة لدى المصارف المحلية والأجنبية، فوائد أذون الخزينة، فوائد الودائع المودعة لدى المصرف المركزي.

❖ الفوائد المدينة (تكلفة الودائع): يتضمن هذا البند فوائد ودائع لأجل، فوائد صندوق التوفير الفوائد على الأرصدة المستحقة للمصارف مقابل الحصول على تسهيلات أو أموال من المصارف المحلية أو الأجنبية.

❖ إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية: يشمل هذا البند عمولة خطابات الضمان عمولة إعتمادات مستندة، عمولة الحوالات، عمولة تحصيل الشيكات، عمولة الشيكات السياحية، عمولة

[1]- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 65.

[2]- من:

- محمد علي الزبيدي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص (291 292).

- Jean marie Gélain, la comptabilité bancaire, la revue banque editeur, paris, 1992, p (136,137).

- Jean Claude Vigouroux et Pierrette Blanc et André Prost, découvrir la banque par une approche économique et comptable, dunod, paris, 1991, p41.

- FrancoiseBussac et Martine Quinault et Arthur Andersen, le bilan d une banque - ou comment comprendre les états financiers bancaires-, banque éditeur, paris, 2000, p (117,118).

- Mikdacki - zyleiyr " les banque à l'ere de la mondialisation économica, paris, 1998, p (186-193).

الشيكات المصرفية، عمولة الشيكات مقبولة الدفع، وكلها عمولات يحصل عليها المصرف مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف العملائه.

❖توزيعات الأسهم (إيرادات الاستثمار): يشمل هذا البند إيرادات الاستثمار (أرباح الأسهم) سواء كانت تقصد المتاجرة أو الحيازة.

❖أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي: يشمل هذا البند الأرباح أو الخسائر) نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية أو نتيجة لتقييم أرصدة المصرف في العملات الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

❖إيرادات أخرى: يتألف هذا البند من إيرادات مرتبطة بالنشاط ولم تدرج ضمن الإيرادات السابق الإشارة إليها مثل مخصصات انتفى الغرض من تكوينها، الفائض من المخصصات، أرباح بيع الأصول المرهونة التي آلت للبنك وفاء للديون المستحقة على الغير.

❖مصروفات أو أتعاب الخدمات المصرفية: ويشمل هذا البند على المصاريف والأتعاب المباشرة من الخدمات المصرفية المحولة للبنك من البنوك الأخرى.

❖المصاريف الإدارية والعمومية والإهلاك: يشمل هذا البند على الأجور والمرتبات وما في حكمها من مزايا نقدية أو عينية، مصاريف الكهرباء والمياه وقطع الغيار، الأدوات المكتبية، مصاريف الهاتف، مصاريف الانتقال، مصاريف الدعاية والإعلان، مصاريف الصيانة، مصاريف التدريب، الضرائب والرسوم، إهتلاك الأصول الثابتة، الإيجار، التبرعات.

❖مصروفات عمليات أخرى: متعلقة بالنشاط وليست من بنود المصروفات المشار إليها مثل المصروفات والخسائر الناتجة عن التصرف في الأموال التي آلت ملكيتها للبنك وفاء الديون.

❖أرباح أو خسائر غير متعلقة بالنشاط: يمثل هذا البند إيرادات أو خسائر غير متعلقة بالنشاط مثل أرباح أو خسائر بيع الأصول الثابتة أو أرباح بيع المخلفات.

يبقى مضمون قائمة الدخل وهدفها واحدا رغم اختلاف التسميات، سواء سميت بقائمة أو بحساب الأرباح والخسائر والهدف من إعدادها هو الوصول إلى نتيجة أعمال الدورة ربح أو خسارة، وتقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، حيث يتماشى الربح بمقارنة إيرادات الدورة بمصروفاتها مع الأخذ بعين الاعتبار إظهار المصادر الرئيسية للإيرادات وفصل المصادر الثانوية عنها، أما بالنسبة للمصروفات فإنها تصنف بطريقة تساعد القارئ على فهم تصنيفها إما على أساس طبيعتها أو على أساس

الوظائف الرئيسية أو على أساس مراكز المسؤولية الناشئة عن أنشطة غير عادية[1]، وينص المعيار الدولي رقم 08 على أن الدخل والمصروفات المتولدة من الأنشطة العادية ينبغي الإفصاح عنها على حدة في صلب قائمة الدخل تميزا لها عن أي بنود غير عادية، والتي يجب التعريف بها بوضوح والإفصاح عنها على حدة.

كما غير المعيار رقم 08 إن ما يميز حدثا أو عملية بصورة واضحة عن النشاطات العادية أو الأساسية هو طبيعة الحدث أو العملية بالنسبة للأعمال التي تقوم بها الشركة، وليس على ضوء التكرار المتوقع لهذا الحدث فقط.

إن الحدث الذي قد يعد عاديا بالنسبة لشركة ما قد يكون غير عادي لشركة أخر بحسب طبيعة النشاطات العادية لهذه الشركات، لذا لا بد من الإشارة إلى أن كون البند غير عادي وغير متكرر يجعله من البنود التي يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل بعد الوصول إلى صافي النتائج للأنشطة العادية، أما توفر أحد الشرطين فقط في البند يجعله يصنف ضمن نتائج النشاط العادي، أي تعتبر بنود غير عادية البنود التي من المتوقع تكرار حدوثها والقيام بطريقة معتادة.

إذن يمكن حصر بنود قائمة الدخل كالتالي:

- و الأرباح والخسائر الناتجة عن الأنشطة العادية.
- البنود غير العادية.
- نصيب المنشأة في الأرباح أو الخسائر التي تحققها شركاتها التابعة أو الشقيقة.

والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل (10): يمثل قائمة الدخل

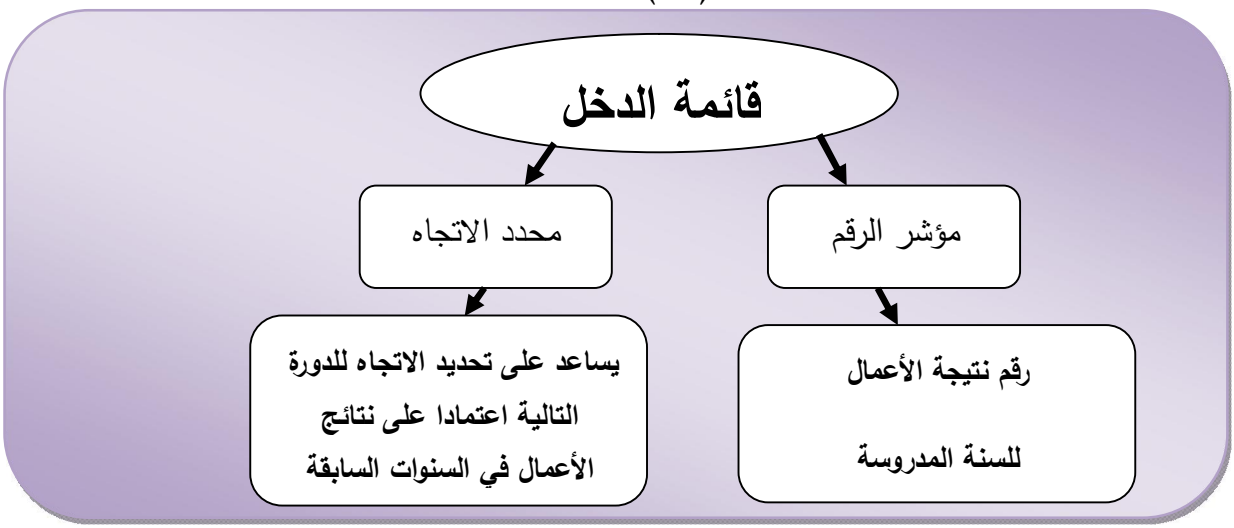

[1]– أحمد نور، مرجع سابق، ص 192.

أما الشكل الموالي فيوضح حسابات النتائج أو حسابات قائمة الدخل في البنوك التجارية:

الشكل (11): يوضح حسابات النتائج في البنك التجاري

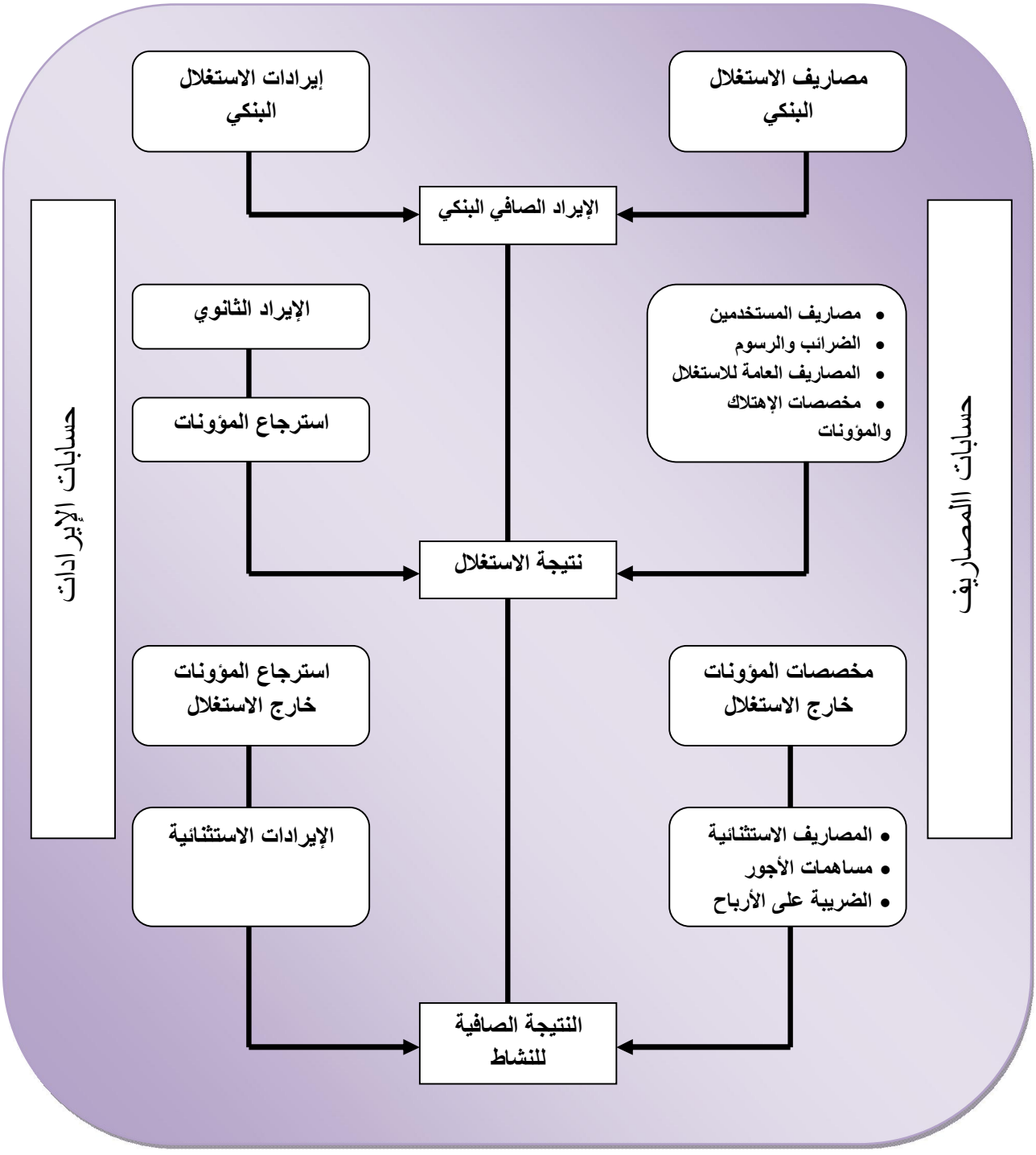

Jean vicouroux et autre, cit, p 40

ثالثا: قائمة حقوق الملكية والتغيرات في حقوق المساهمين:

يحدد المعيار الدولي المعدل في 1997 مكونا جديدا في القوائم المالية ليتم تقديمه إلى جانب القوائم المالية التقليدية، ويمكن تعريفها بأنها التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية، ويمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية خاصة بالنسبة للمنشآت الفردية والصغيرة:

رأس المال أول المدة + الاستثمار الإضافي لمصافي الدخل – المسحوبات = رأس المال آخر المدة.

1. **علاقة قائمة حقوق الملكية بين القوائم المالية:** تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية:

العلاقة الأولى: المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية وهي صافي الدخل.

العلاقة الثانية: المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية وهي رصيد رأس المال آخر المدة.

2. **آليات إظهار التغيرات الحادثة في حقوق الملكية المنشأة:** يطرح المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) آليتين رئيسيتين لبيان أو إظهار التغيرات الحادثة في حقوق الملكية المنشأة عن فترة ما:

أ- **الآلية الأولى:** تقتضيان تقدم المنشأة حقوق المصدرة للتقرير قائمة مالية جديدة تحت اسم " قائمة التغيرات فيحقق الملكية، وهذه القائمة يجب أن تعرض ما يأتي:[1]

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الريح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية، إلى جانب مجموع هذه البنود يجمع صافي ربح أو خسارة الفترة والأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية إذا تم معالجتها محاسبيا بالمعالجة القياسية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 08؛
- كما تعرض التغيرات الحادثة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب مستويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية، وأرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة مع إعطاء التفاصيل للتحركات عن الفترة.

---

[1]- من :

-هيني قان جريوننج، مرجع سابق، ص 30-31.

- الفقرة 86، المعيار المحاسبي الدولي الأول، مرجع سابق.

- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 55.

ب- الآلية الثانية: تقتضي بأن تقدم الشركة القائمة بالمكاسب والخسائر المحققة عن الفترة، بحيث تشمل فقط الأثر الصافي للمصروفات والمكسب أو الخسارة المبنية في قائمة الدخل عن الفترة. والشكل الموالي يلخص التغيرات في حقوق الملكية:

الشكل (12): التغيرات في حقوق المساهمين

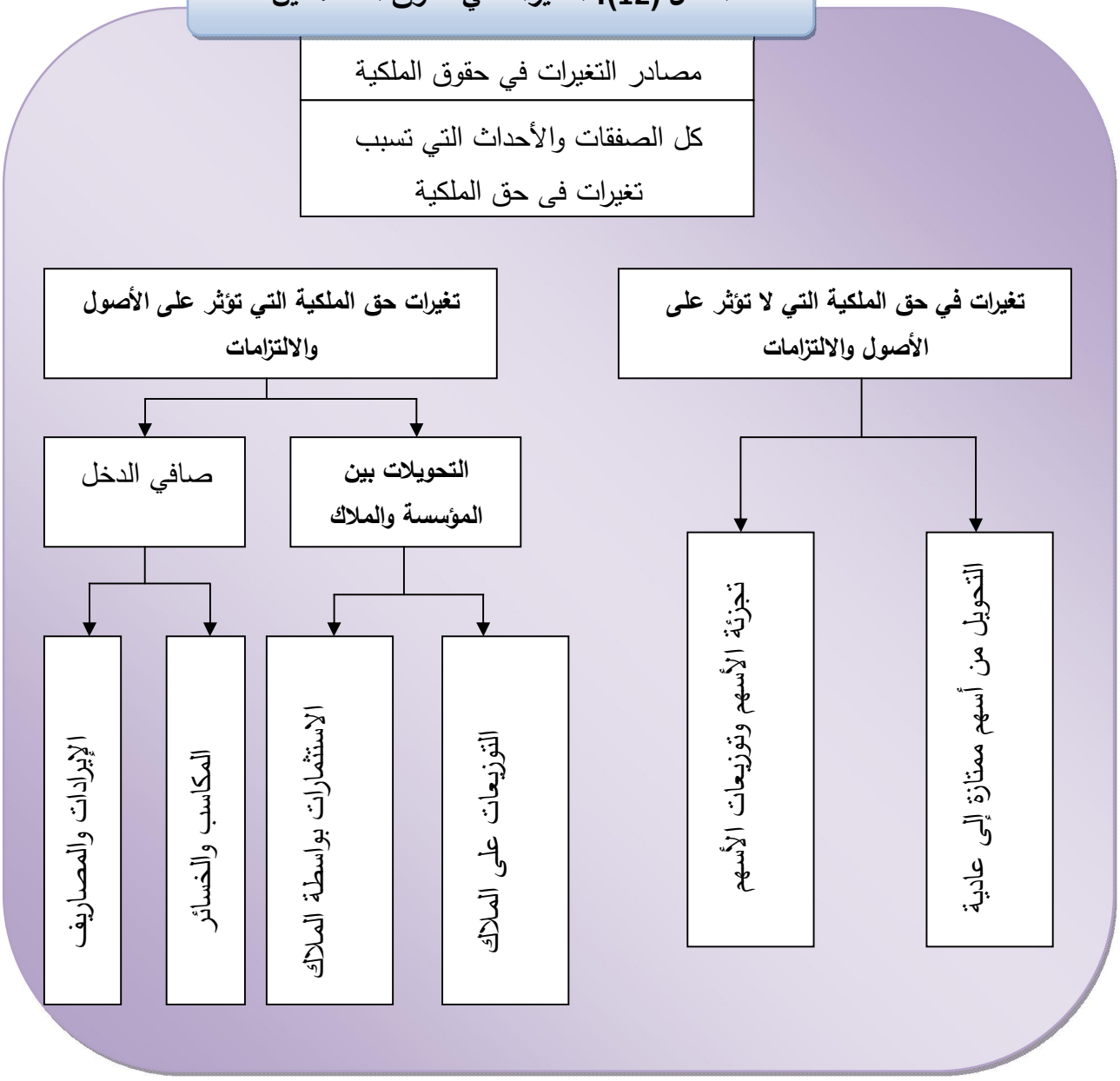

المصدر: عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم 1- عرض القوائم المالية – مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 01 جوان 2007، ص 22.

رابعا: قائمة التدفقات النقدية:

تم طرح فكرة قوائم التدفقات النقدية في الأدبيات السابقة إذ توصل النقاش إلى صياغة المعيار الأمريكي (SFAS95) عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات

النقدية في التقارير السنوية للشركات، لاسيما بعد الأزمة التي حلت بالبورصة الأمريكية عام 1987 التي أدت إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية، ونظرا لأن الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، فإنه من المتوقع أن يتم تطوير معايير الإفصاح عن التدفقات النقدية استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات.[1]

لقد ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاذ القرارات، وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المشروع ونتائج الوظائف المختلفة التي يقوم بها. إلا أن تلك الأرباح قد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمنشأة من خلال اختيار سياسات وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة من الناحيتين العلمية والعملية مثل طرق الإهتلاك وتسعير المخزون... الخ.

وقد تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء استخدام الشركة الطرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح وأسعار الأسهم، وزيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة أو الربحية وذلك لأغراض مختلفة، كما قد تختار المنشأة الطرق المحاسبية التي تخفض صافي الربح مثلا لتخفيض الضرائب التي تسددها تجنبا للتكاليف المفروضة عليها. ويعني ذلك أن الدخل الصافي أو الخسارة بما في ذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية، وسوف يضاف للبنود الأخرى الدخل والمصروفات والمكسب والخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية، مع عرض مجموع هذه البنود كمبلغ نهائي في قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها [في حالة استخدام الأسلوب الثاني يتم تقديم التغيرات الحاصلة في حسابات رأس المال الأخرى والناتجة عن التعاملات الملاك وكذا التغيرات الحاصلة في الأرباح المحتجزة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية].

لم تقدم قائمتي المركز المالي والدخل كل الاستفسارات والأجوبة لمستخدمي القوائم المالية مثلا كاستفسار:

– كيف يمكن لشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون نتائج أعمالها خاسرة خلال سنة؟

[1]– نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية–، مجلة جامع دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 215–216.

– ما هي كمية النقود التي حصلتها المؤسسة من أنشطتها؟ كيف تصرفت المؤسسة النقدية المتاحة أنشطتها ؟... الخ.

الأسئلة التي لم يتم إيجاد إجابة لها في قائمة المركز المالي بشكل مباشر فتجيب عليها قائمة التدفقات النقدية التي تركز على أمرين، الأول يتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، والأمر الثاني يركز على تبويب التدفقات النقدية حيث يتم تبويب المتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالمنشأة.[1]

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية بسبب القيود المفروضة على محاسبة الاستحقاق، وقد بينت الدراسات السابقة أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية تستند إلى معلومات محاسبية تاريخية، وهنا لا تعكس مفهوم المحافظة على رأس المال والدخل، كما لم يتم تعريف أو تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بشكل شامل المرونة في تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، فقد تعرضت تلك المرونة لانتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية والمركز المالي، نتيجة الاختلاف في الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة وانعكاس ذلك على إمكانية المقارنة بين الشركات المماثلة أو بين الشركة الواحدة لسنوات، ومن جهة أخرى فإن محاسبة التدفقات النقدية تسهم في توليد معلومات متعددة مفيدة، كونها تتجنب إتباع إجراءات محاسبية مثل نظام مسك الدفاتر والاستهلاكات والمخصصات والمستحقات والقيود العكسية، وهناك انتقاد آخر تعرضت له محاسبة الاستحقاق كونها لا تأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية للنقود، وبشكل واضح تفترض بنود التكلفة التاريخية ثبات وحدة القياس النقدية، وبالمقابل تقوم قوائم التدفقات النقدية بتحديد جميع بيانات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة استنادا إلى القوة الشرائية الجارية مع بيان التغيرات الحالية في القوة الشرائية للنقود في تلك القائمة، ومن ثم فإن معظم مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية وإجراء التسويات المناسبة، ويمكن القول أن معلومات التدفقات النقدية مفيدة في مساعدة المستخدمين لتحليل ما وراء الأرقام المعدة استنادا إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، ويجب أن تعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمنشأة لكل فترة تمثلها تلك القوائم، وهذا ما تم الإشارة إليه في الفقرة 36 من المعيار رقم 1، حيث تشير الفقرتين [6، 7][2] إلى تعريف النقدية بأنها تشمل الأموال

[1]– نبيل الحلبي، مرجع سابق، ص 216.

[2]– هيني قان جريوننج، مرجع سابق، ص 54.

الجاهزة والودائع تحت الطلب أي النقدية المتاحة و الودائع الجارية ما في حكم النقدية، كما سبق ذكره في المركز المالي هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة [مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة الأجل كأذون الخزانة]. كما يطلق عليها النقدية المعادلة أي الممكن تحويلها إلى نقدية معلومة وأن مخاطر حدوث تغيرات في قيمتها تكون غير هامة.

وحسب الفقرة 10 من المعيار الدولي رقم 07 يتم تصنيف التدفقات النقدية حسب النشاطات الرئيسية الثلاث: وهي التشغيلية الاستثمارية والتمويلية، مع ترك حرية التصنيف ضمن المجموعات الرئيسية بما ينسجم مع طبيعة الشركة.

1. **طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:** يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين:

❖ **الطريقة المباشرة:** يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات، أي الوصول إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية، مثل النقدية المحصلة من الزبائن، المدفوعات النقدية للموردين، بمعنى آخر فان الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية، وينتج عن الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الدخل على الأساس النقدي، في حين أن صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على الأساس النقدي.

❖ **الطريقة غير المباشرة:** يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة الآثار العمليات غير النقدية مثلا الإهتلاك، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذا التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل، أي تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، بمعنى آخر، فإن الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون أن تؤثر على النقدية، ويعني هذا أن الأعباء غير النقدية في قائمة الدخل ترد إلى صافي الدخل، كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية الإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة، ويتم التقرير عنها بشكل منفصل.

كما يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الاستحواذات في المنشآت الفرعية أو وحدات الأعمال الأخرى من أنشطة الاستثمار. والشكل الآتي يلخص لنا الطريقتين:

الشكل (13): الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

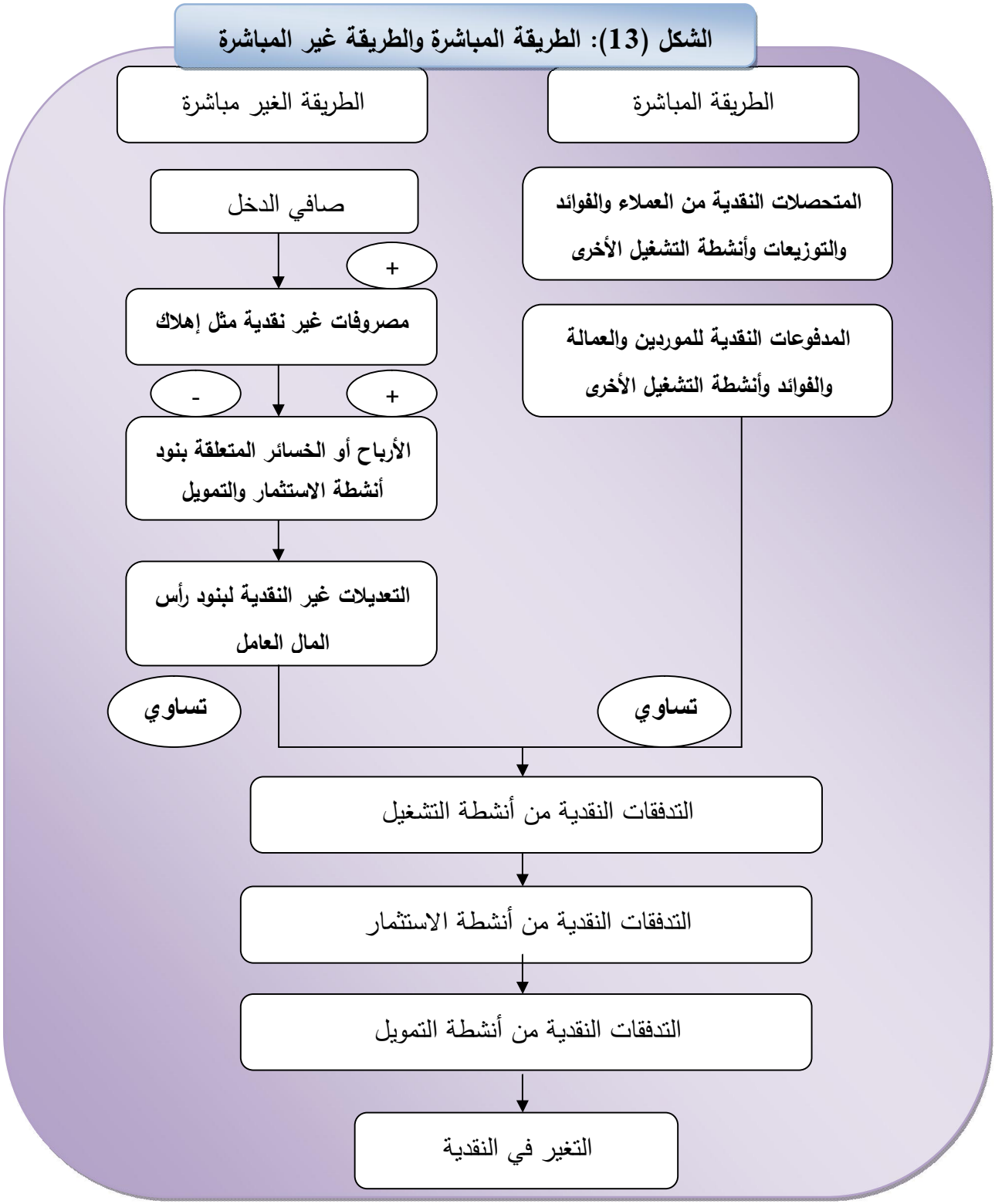

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر، 2006 ء ص 272.

يشجع المعيار المحاسبي الدولي السابع على استخدام الطريقة المباشرة فيعرض صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية على اعتبار أنها أكثر ملائمة لحاجات مستخدمي المعلومات من خلال مساعدتهم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لعرض مصادر التدفقات النقدية بشكل مفصل وأكثر وضوح من الطريقة غير مباشرة.[1]

أما من حيث تقييم أيمن الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة أفضل، نجد أن الطريقة المباشرة تلقى تشجيعا وتأييدا من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، وذلك نظرا لسهولة فهمها واستيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية، وكذلك وضوح مصادر التدفقات النقدية لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بشكل ثابت من فترة لأخرى، غير أن بعض المستخدمين خاصة المحللين الماليين يهتمون في المقام الأول بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية عن طريق تقدير الدخل المستقبلي، ثم تعديله أو الخصم لبنود الإيرادات والنفقات غير النقدية، لذا فهم يفضلون الطريقة غير المباشرة لأنها تتمشي مع نموذج التنبؤ الذي يستخدمونه.[2]

حيث يتركز الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في أنشطة التشغيل، في الطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما تكون نقطة البداية في إعداد قائمة التدفقات بالطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقا لأساس الاستحقاق في المحاسبة.

2. **طريقة تصنيف قائمة التدفق النقدي:** يجب أن تظهر قائمة التدفق النقدي خلال الفترة مصنفة كما يلي:[3]

- **أنشطة التشغيل:** وهي تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل:
  - ✓ قائمة الدخل؛
  - ✓ الأصول المتداولة فيما عدا النقدية؛

---

[1]– من :

– طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 268.

– محمد نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 56.

– دونالد كيسو وجيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 248.

[2]– وائل بن علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة المجلد 36، العدد 2، أغسطس 1996.

[3]– كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2008، ص 1227.

- ✓ الخصوم المتداولة.

❖ **أنشطة الاستثمار**: وهي عادة تتضمن الأصول طويلة الأجل، وتشمل:

- ✓ منح القروض وتحصيلها؛
- ✓ اقتناء الاستثمارات والأصول الإنتاجية.

❖ **أنشطة التمويل**: تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك، وتشمل الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من الملاك وتقديم عائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات لهم.

- ✓ الخصوم غير المتداولة أو له [طويلة الأجل].
- ✓ حقوق الملكية.

الشكل الموالي يوضح التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الثلاثة:

الشكل (14): التدفقات النقدية

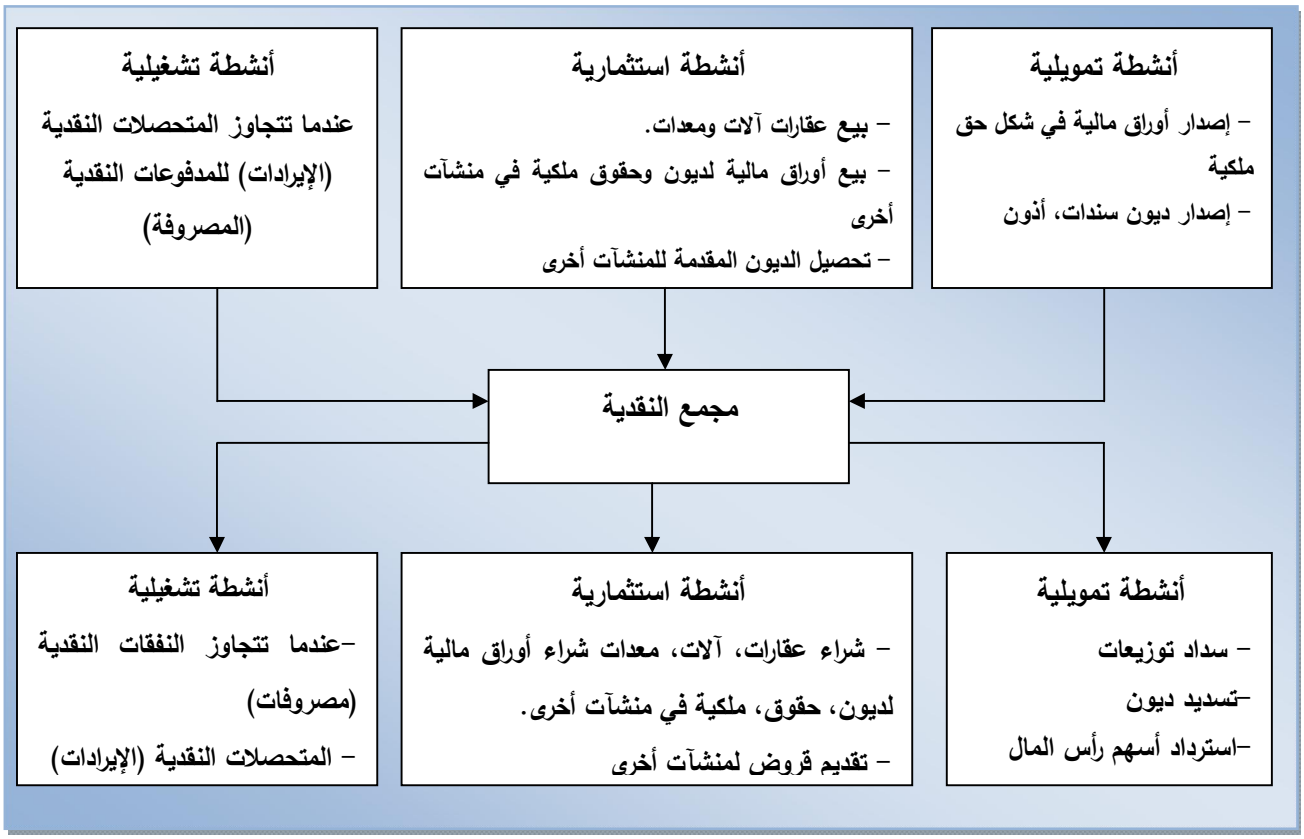

المصدر: دونالد كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ 2009، ص 249.

يمكن تلخيص علاقة الأنشطة النقدية في الشكل التالي:

الشكل (15): علاقة الأنشطة النقدية

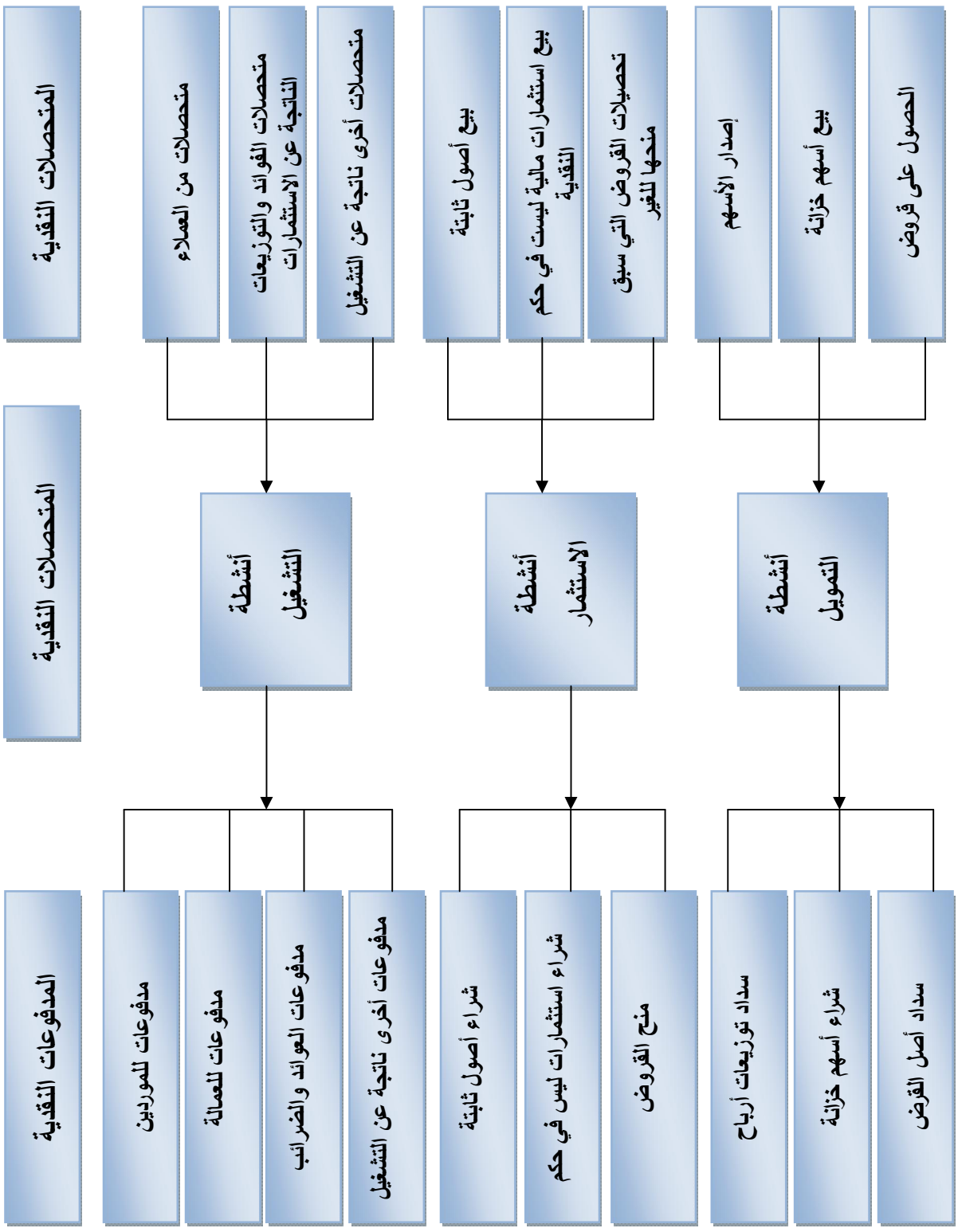

المصدر طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 269.

3. مبررات قائمة التدفقات النقدية:

شهدت العقود الأخيرة تزايدا ملموسا في مطالبة مستخدمي القوائم المالية بضرورة إلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب قائمة نتائج الأعمال، إدراكا منهم لأهمية النقدية وما توفره من سيولة ومرونة في اتخاذ القرارات، وأن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في سداد الديون، وإحلال الأصول الثابتة، ودفع توزيعات الأرباح والمصروفات وغيرها، اقتناعا منهم بأن رقم صافي التدفقات الداخلية في العمليات الجارية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح.[1]

هناك الكثير من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية، والتي يمكن تلخيصها في المبررات التالية:

- ❖ إن التدفقات النقدية أكثر تعبير ودلالة نسبيا عن الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق، حيث تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم، وفي هذا الصدد أن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية.
- ❖ إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل وجود المنشآت الضخمة ذات النشاط المتنوع والمتشابك والمنتشر، أصبح من الصعب تفسير دلالتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشأة.
- ❖ إن هناك شكوك حول قيام إدارات المنشآت من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال، وذلك عن طريق تأجيل تحقق النفقات أو تعجيل تحقق الإيرادات.
- ❖ إن قدرة المنشأة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما يتطلب أيضا أن تكون قادرة على مقابلة تعهداتها والتزاماتها حالة استحقاقها، وذلك باعتبار التعارض القائم بين السيولة والربحية، فالأنشطة المربحة لا تترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المنشأة والعكس صحيح، فالأنشطة التي يترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحة.

---

[1]– من:

–هيني فان جريوننج، مرجع سابق، ص 53.

–الفقرة 4، المعيار المحاسبي الدولي 07، مرجع سابق.

–كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1225–1226.

❖ يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي، حيث إنا لإدارة السيئة الحسابات القبض والمخزون تؤدي إلى نقص في السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل، فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال الناتج من العمليات، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض والمخزون بما يؤدي لنقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس.

❖ إن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على مقدرة المنشاة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية. فكما أشار أحد مسؤولي البنوك، فإن الأصول تقدم شعورا بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية.[1]

ربما هناك حاجة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة لإعداد التقارير المحاسبية والمالية، وقد تفرض الظروف المحيطة بالشركة ضرورة الأخذ بالحسبان معلومات التدفقات النقدية كما أن التدفقات النقدية تصبح أكثر أهمية في فترات الانكماش والركود الاقتصادي، إذ يتصرف المستثمرون بشكل يؤيد حدوث انخفاض في رأس المال العامل غير النقدي، مع زيادة مقابلة في النقدية وهذا مؤشر على أن التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة لا تكون متاحة في محاسبة الاستحقاق، لظرفية الخاصة في بلد ما تتطلب تبسيط مضمون قائمة التدفقات النقدية بما يتلاءم وطبيعة أعمال تلك الشركات.

وهنالك خمسة أسباب تبرر دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء واتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض وهي:[2]

1- حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب المسلمات علم محاسبة الاستحقاق؛

2- تفضيل قوائم التدفقات النقدية على قوائم الموارد والاستخدامات المالية؛

3- فائدة قوائم التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض؛

4- الحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة، كالتلاعبات المحاسبية غير المقبولة مثل رسملة نفقات جارية بهدف تضخيم الربح السنوي، والعوامل الظرفية، مثل الضرائب ومعدلات الفائدة، ضمن البيئة المحيطة لإعداد التقارير السنوية المحاسبية والمالية؛

[1]- نبيل الحلبي، مرجع سابق، ص .218

[2]- نفس المرجع، ص 220.

5- ضرورة تطوير دور معلومات التدفقات النقدية باعتبارها إحدى وسائل كشف التلاعبات المحاسبية غير المقبولة.

إضافة إلى ذلك، وبسبب الاتجاه نحو إنشاء مصارف خاصة، لابد من الاتجاه نحو الاهتمام بدور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء، والاستنتاج هنا هو أن قوائم الدخل والميزانيات العمومية ومعلومات التدفقات النقدية لا تعد وسائل متنافسة في الإفصاح المحاسبي، بل إنها متممة لبعضها بعضا بحيث تسهم معلومات التدفقات النقدية بالتنبؤ بقدرة الشركة على توليد النقدية في الأوقات المناسبة لظروف الشركات الخاصة، وبذلك يمكن القول أن معلومات التدفقات النقدية تعد ضرورية إلا أنها غير كافية، وهذا يؤكد الحاجة إلى تركيز مناهج تعليم المحاسبة على معلومات التدفقات النقدية، وتبني إلزامية إعداد قوائم التدفقات النقدية في كل من شركات القطاعين.

4. **طريقة إعداد التدفق النقدي:** يتكون من الخطوات المتسلسلة التالية:

الخطوة الأولى: اعتماد وتثبيت صافي الربح بعد الضريبة الواردة في حساب الأرباح والخسائر فيأعلى قائمة التدفق النقدي.

الخطوة الثانية: إضافة كل النفقات غير النقدية [الواردة في حساب الأرباح والخسائر] إلى مبلغ صافي الربح، على اعتبار أنه كان يجب استبعادها من هذا الحساب وفق الأساس النقدي وأبرز هذه النفقات ما يلي:

- الإهتلاكات للأصول الثابتة والمعنوية.
- إطفاء خصم إصدارات السندات.
- خسائر الاستثمارات في الشركات التابعة وفق طريقة حق الملكية.
- خسائر بيع الأصول الثابتة.
- ديون معدومة.

الخطوة الثالثة: إضافة النقص في قيم الموجودات المتداولة له [عدا النقدية] والزيادة فيقيم المطالب المتداولة بين أول المدة وآخر المدة.

الخطوة الرابعة: خصم البنود التالية من صافي الربح:

- أرباح بيع الأصول الثابتة.
- إطفاء علاوة إصدار السندات.
- أرباح الاستثمارات في الشركات التابعة وفق طريقة حق الملكية.

الخطوة الخامسة: خصم الزيادة في قيم الموجودات المتداولة والنقصان في قيم المطالب المتداولة بين أول المدة وآخر المدة، حيث النتيجة حتى نهاية الخطوة الخامسة تمثل التغير النقدي بفعل الأنشطة التشغيلية الجارية.

الخطوة السادسة: حساب التغيرات النقدية بفعل الأنشطة الاستثمارية والتمويلية يضاف إلى النتيجة السابقة:

- مبيعات الموجودات الثابتة نقدا بالإجمالي (أي مع الربح).
- إصدار أسهم وسندات جديدة وقبض قيمتها نقدا.
- الحصول على قروض جديدة نقدا.
- استرداد جزء من الإقراض نقدا.

ويخدم البنود التالية:

- شراء موجودات ثابتة نقدا.
- دفع خدمات الدين موزعة.
- أرباح موزعة نقدا
- إقراض نقدي جديد.

نتيجة الخطوة السادسة بمفردها تمثل التغيرات النقدية في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والنتيجة النهائية من الخطوة الأولى حتى الخطوة السادسة تمثل إجمالي التغيرات النقدية في الشركة خلال الدورة المالية السابقة.

الخطوة السابعة: تضاف إجمالي التغيرات النقدية إلى رصيد النقدية في أول المدة فنحصل على مبالغ النقدية في نهاية المدة وهو يعادل رصيد النقدية الظاهر في الميزانية

5. أهداف قائمة التدفقات النقدية: تهدف قائمة التدفقات النقدية لتحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:[1]

❖يعتبر الهدف الأساسي في إعداد هذه القائمة هو تقديم المعلومات المهمة عن النقدية المتحصلة والمتصرفة خلال فترة مالية محددة؛

❖تعتبر المعلومات الواردة ضمن هذه القائمة مع غيرها من المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية الأخرى مفيدة، وتساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في الحكم على قدرة المنشأة على توليد التدفقات

[1]– مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 229.

النقدية مستقبلا، وفي تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وفي توفير احتياجاتها النقدية في التمويل الخارجي، وأيضا في الحكم على أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى، والحكم على أثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمنشأة؛

❖ تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع هي: الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية، كما توفر معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة؛

❖ الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية؛

❖ استخدام الشكل الأساسي لقائمة التدفقات النقدية، واستخدام المصطلحات الواضحة التي لا تحتمل اللبس والتأويل، وذلك لتسهيل مهمة مستخدمي تلك القائمة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمنشأة؛

❖ تقييم أداء المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث الزيادة والعجز، والناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجة، وذلك وفقا لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة.

ويتضح من ذلك عدم كفاية معلومات قائمة الدخل للحكم على كفاءة المشروع وكأساس للإيضاح وإنما يتطلب ذلك تدعيم ذلك بالإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية والتي تساعد على تقييم نوعية ربحية المشروع وموقف السيولة فهي تستخدم للدلالة على صدق الأرباح المعلنة في قائمة الدخل.

لذلك أصبحت قائمة التدفقات النقدية في القوائم المالية الأساسية وخاصة في الدول التي لها أسواق مالية نشطة لأنها تحقق الأهداف التالية:[1]

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2. تقييم قرارات الإدارة: تقدم معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.

3. تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين الدائنين، ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات الأرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون في الحصول

[1]– من :

– طارق عبد العال حساد، التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل، جامعة عين لمعمل، مصر، 2000، ص 247.

–مصطفى جاموس، مرجع سابق، ص 229.

على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقديم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.

4. تبيين قائمة التدفقات النقدية والعلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي.

إن التقرير عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية يعتبر مفيدا لأن المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المهمة يرغبون في معرفة ما يتعرض له أكثر المصادر سيولة بالمنشأة وهو النقدية، حيث تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من إجابتها عن بعض تساؤلات بسيطة ولكنها هامة عن المنشاة وهي:

- ❖ من أين جاءت النقدية خلال الفترة ؟
- ❖ فيم استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ❖ ما هو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير نسب السيولة والسلامة والمرونة المائية، إضافة إلى ذلك فإن الدراسات التطبيقية تدعم دور التدفقات النقدية في فحص درجة احتمال حدوث الإفلاس، فقد بينت أن الهدف الأساسي من التقرير عن المعلومات المحاسبية هو مساعدة المستثمرين في توقيع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة ولا بد من تحليل التدفقات النقدية من (الأنشطة التشغيلية) للإشارة إلى مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة من أنشطتها التشغيلية. وكما تسلط قائمة التدفقات النقدية الضوء على العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي، إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للوحدة، المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة، كما يمكن استخدام معلومات التدفقات النقدية باعتبارها إحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار؛ وعلى اعتبار أن اهتمام أصحاب الشركة ينصب على توزيعات الأرباح، فإن معلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية عند أخذ مسألة التوزيعات المستقبلية بالحسبان، بحيث تكون النقدية متاحة قبل أن يتم دفع توزيعات الأرباح وتخطيط الاقتراض وما ينجم عن ذلك من أعباء مالية قد تهدد قدرة الشركة على الدفع وتؤثر في ملاءتها المالية ؛ كما أنها مؤشر مهم ضد مخاطر الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة وفي ظل إدارة مالية غير عملية فإن من الصعب مواجهة المخاطر.

خامسا: الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة ويوجد ثلاث أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:

1. عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة، مثل الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة إهتلاك...)؛

2. تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها؛

3. إبراز معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

إن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية يترتب عليه إعداد وعرض عادل وملائم وموثوق القوائم المالية نظرا للمعلومات التفصيلية عن المركز المالي للمنشأة ونظرا لطبيعة المعلومات من جهة وطريقة الإفصاح المحاسبي عنها من جهة أخرى ولا شك أنها تقدم مرجعا رئيسيا وأساسيا لمستخدمي المعلومات وتكون منسجمة مع حاجاتهم، أي لابد أن تكون مرجع كافي لمختلف الشرائح المستخدمة أو المستهدفة للقوائم المالية.

المطلب الثالث: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض

يتضح مما سبق ذكره عن عناصر القوائم المالية الأربعة أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة إلى أخرى، وذلك على النحو التالي:

1. صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة حقوق الملكية.

2. رصيد رأس المال آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية، سوف يظهر كأحد بنود الميزانية.

3. رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية.

أولا: قائمة الدخل والتدفقات النقدية:

قائمة الدخل تظهر مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وبذلك فهي بمنزلة قياس وتقويم الأداء الاقتصادي للمنشأة خلال تلك الفترة غير أنها لا تظهر توقيت تدقق التدفقات النقدية ولا تظهر أثر العمليات على مدى سيولة المنشأة أو مقدرتها على سداد التزاماتها، وفي حين التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المنشأة وبمقدرتها على سداد التزاماتها فإنها تفتقد القدرة على قياس الربحية، لذا يمكن القول إن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل، كما أن قائمة التدفقات النقدية وخصوصا الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا تعد بديلا لرقم صافي الربح ومع ذلك تبقى الحقيقة المهمة وهي أن أرقام التدفقات النقدية أقل تعرضا للتشويه والتحريف من أرقام قائمة الدخل، حيث تتميز بدرجة أكبر من الموضوعية طالما أنها تأخذ في الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة.[1]

وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تحتويها حيث تفصح عن أوجه النشاط المختلفة مقسمة إلى الأنشطة الثلاثة الأساسية [التشغيل، استثمار، تمويل]، ويكشف صافي التدفق النقدي من التشغيل لمنتج، مستخدم عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها قائمة الدخل في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها. ويمكن أن تلخيص ما سبق في النقاط التالية:

1. أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها بما تحتويه من معلومات المختلفة؛
2. أن قائمة التدفقات النقدية أقل عرضة لتعريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغب به الإدارة باستخدام طرق محاسبية مختلف؛
3. الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة الدخل أقدرة المؤسسة على تحقيق دخل نقدي) وفي نفس الوقت تقدم معلومات ذات جودة عالية تستخدم في سوق الأوراق المالية.[2]

إذا يمكن القول أن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية، كما أن التحليل النقدي يعطي معلومات مهمة ومفيدة حول كيفية استخدام الأموال النقدية في الماضي، بالإضافة وكما سبق الإشارة إليه أن هنالك شكوك حول قيام الإدارة

[1]– وابل بن علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية –دراسة تحليلية مقارنة بالقيام إلى أرباح الاستحقاق–، الإدارة العامة، معهد الإدارة العالمية، الرياض، المجلد 236، العدد 2، أغسطس 1996، ص 236.

[2]– سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 247.

من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال.

إن قدرة المنشأة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما تتطلب أيضا أن تكون قادرة على مقابلة تعهداتها والتزاماتها حال استحقاقها، فالأنشطة المربحة لا يترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المنشأة والعكس صحيح، فالأنشطة التي يترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحة.

ثانيا: العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية

يتمثل الغرض الرئيسي في قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي، ويمكن تصوير الميزانيات المتتابعة وقائمة التدفق النقدي في الشكل:[1]

الشكل (16): التغير في النقدية

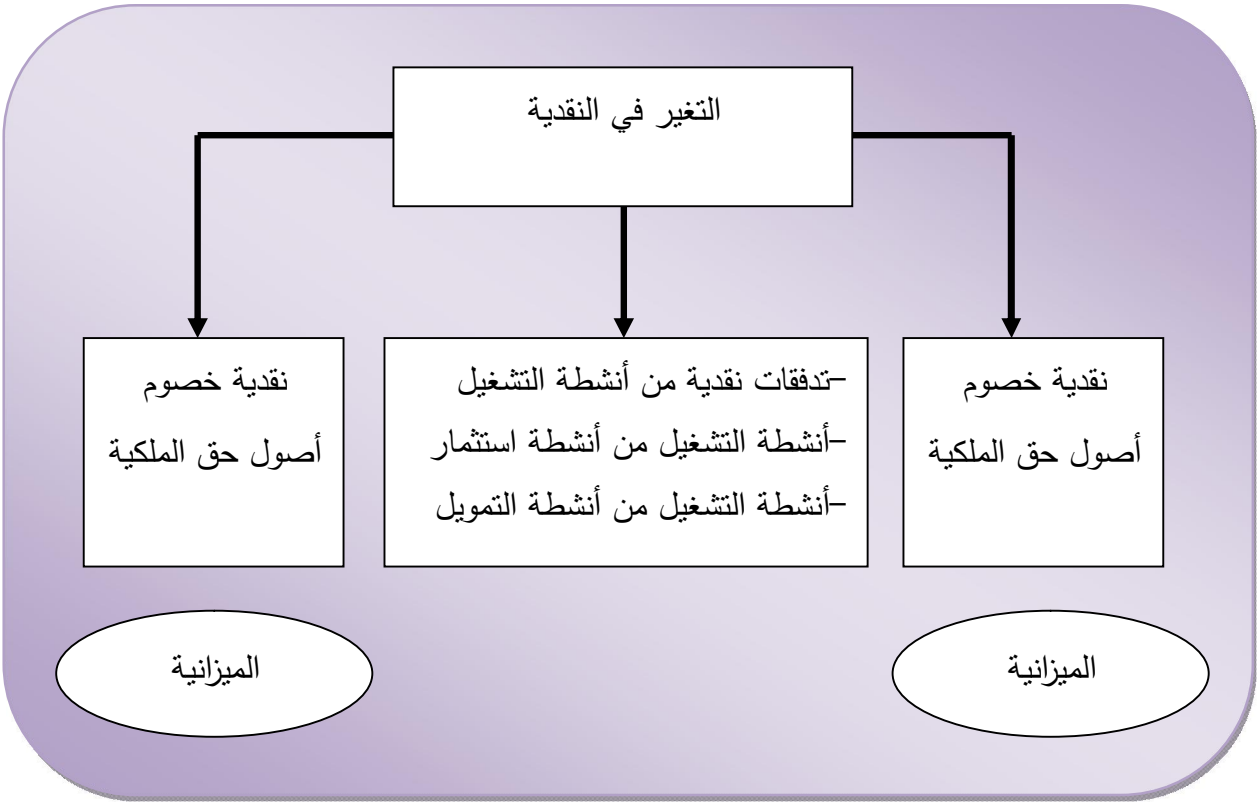

وخلافا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتين تعدان استنادا إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية فإن قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاثة مصادر، وهي:

[1]– سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 248.

1. مقارنة ميزانيتين متتاليين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والتزامات وحقوق الملكية أول وأخر فترة؛

2. قائمة الدخل الحالية وذلك لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ؛

3. ملخص عن عمليات مسجلة في الأستاذ العام للحصول على معلومات تفصيلية إضافية بهدف تحديد كيفية توريد واستخدام النقدية خلال الفترة.

يمكن توضيح العلاقات بين القوائم المالية الأساسية من خلال الشكل التالي:

الشكل (17): العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

المصدر: محمد صيري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006، ص 36.

الشكل الموالي يوضح العلاقة بين القوائم المالية:

الشكل (18): العلاقة بين القوائم المالية

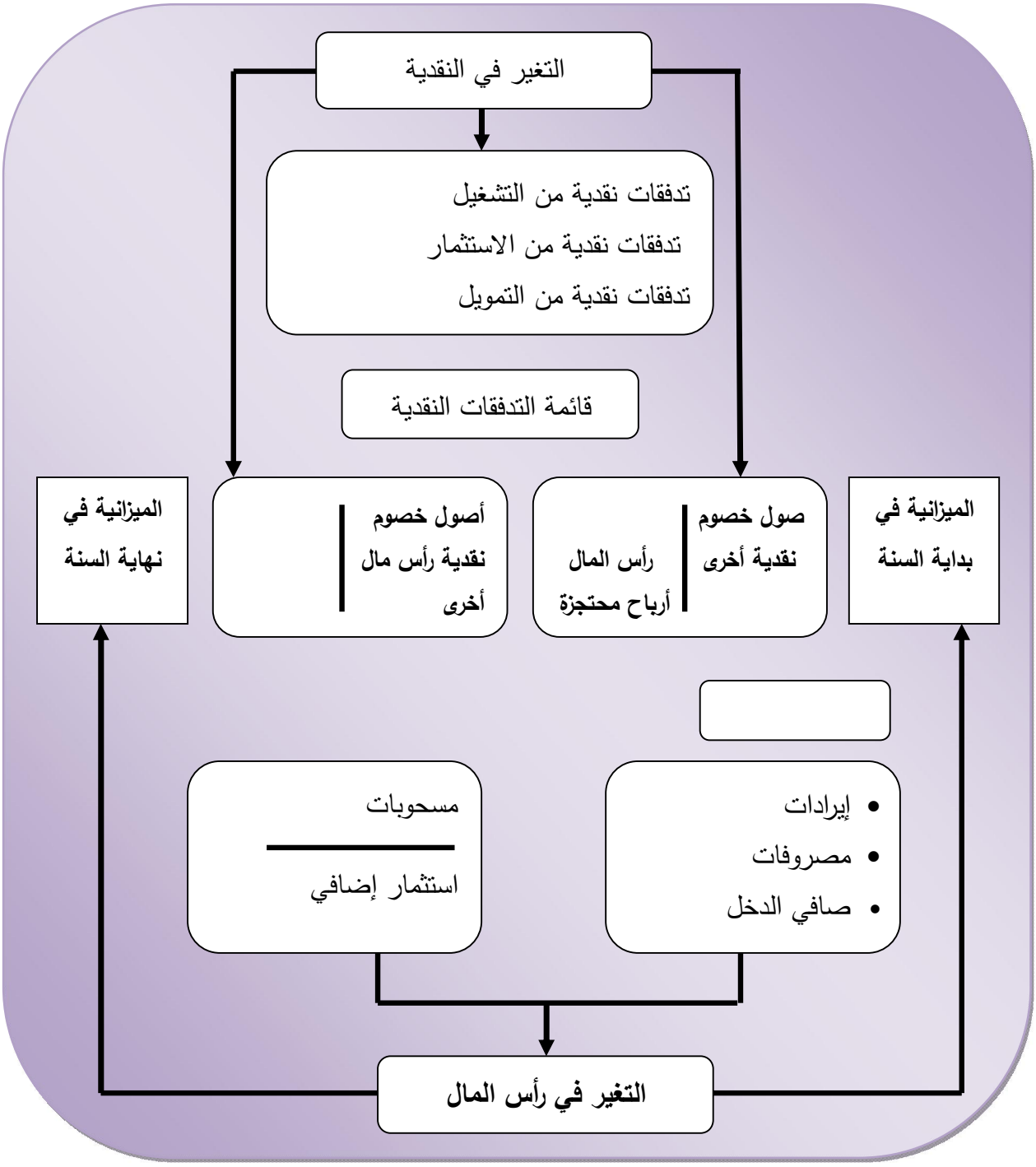

المصدر: محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مرجع سابق، ص 37.

المبحث الثالث: تأثير المحاسبة الابداعية في القوائم المالية

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات المحتوات في القوائم المالية المعلنة، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة؛ فإن الإفصاح في معناه الواسع يعني نشر إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادئ المحاسبية مع إرفاق مجموعة التقارير والملاحظات والإيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم؛ بحيث لا تستخدم هذه القوائم كوسيلة للغش والتضليل لقد أصبحت المحاسبة الإبداعية تسمى في الأدبيات المحاسبية بعملية تحت الأرباح أو " تعديل رقم الأرباح والتلاعب به "، وباتت العبارة Management " Earning Earning Manipulation " تشير إلى هذا التلاعب حيث تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه، يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو على شكل أسهم المساهمة باستغلال المشروعات الاقتصادية الكبرى تجارية كانت أم صناعية؛ لقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للقيام بهذه المشروعات.

المطلب الأول: تأثير المحاسبة الابداعية في تمهيد الدخل

تمهيد الدخل تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالا للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية، وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة ؟ حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة المساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ إلا أن اختيار الإدارة الطرق والسياسات الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثرة بالأهداف الخاصة بالإدارة؛ مما ينتج عنه آثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها.

وتفضل الشركات بشكل عام التسجيل في تقاريرها تارة ثابتة للنمو في الأرباح بدلا من إظهار أرباح متقلبة من سلسلة الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة في هذا المجال. ويرى Belkaoui أن تمهيد الدخل، هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة. ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد أبعاد أنشطة التمهيد بالأنشطة أو القرارات

المحاسبية التي تتخذ للمناورة بالدخل في حدود المرونة المتاحة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وكذلك الأنشطة والقرارات التشغيلية المتاحة للإدارة في ظل مبادئ الإدارة التي من شأنها التأثير في الدخل المعلن للشركة، ويميز عدد من الباحثين أمثال (Vanpray، Dahran، Truemam) بين مفهوم تمهيد الدخل ومفهوم إدارة الأرباح، فالأول يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل إلى أدنى حد ممكن، في حين يعبر الثاني عن رغبة الإدارة في الوصول إلى أهداف معينة منها زيادة الحوافز الإدارية أو تقليل المدفوعات الضريبية أو تقليل تكاليف، الاقتراض وتعرف إدارة الأرباح من قبل Schipper بأنها، تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة للشركة أو لإدارتها الشيرازي على تمهيد الدخل إذ يقول: "يقصد بذلك تقليل حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة". والممارسات المحاسبية التي عن طريقها يمكن تحقيق هذا الأثر كثيرة مثل: أسس تحقق (توقيت الاعتراف) الإيرادات، أسس تحقق (توقيت الاعتراف) المصروفات، طرق تبويب العناصر العادية وغير العادية في قائمة الدخل.

يعمل تمهيد الدخل على الحد من درجة المخاطرة في الاستثمار، هذا وقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل، ففي دراسة أظهرت أن من دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل هو زيادة درجة الأمان الوظيفي وزيادة معدل النمو في الدخل ودرجة رضا حاملي الأسه سهم عن أداء الشركة، كما أشارت إلى أن دوافع تمهيد الدخل تتمثل في تحقيق تيار مستقر من الدخل للمساهمين؛ مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للشركة في الأجل الطويل؛ ومن ثم تحقيق مصلحة الملاك وتلجأ إدارة الشركات إلى وسائل تمهيد الدخل وذلك لتحقيق أهداف كثيرة مثل التأثير في الضرائب المستحقة، اكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات، تجنب التدخل الحكومي...ومن ناحية أخرى، نجد أن تمهيد الدخل هو نوع من طمس الحقائق أو إخفائها مؤقتا عن أصحاب الشأن؛ الأمر الذي يؤدي إلى سوء توجيه الموارد فيها بين مجالات الاستثمارات البديلة. غير أن أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل الدوري هو رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال الشركة من خلال إتباع الإجراءات التالية: تخفيض تقلبات الدخل أداة من أدوات الإدارة في التلاعب بالسياسات المحاسبية المطبقة بالشركة؛ تخفيض تقلبات الدخل على المفاضلة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي؛ تخفيض تقلبات الدخل أداة اتصال بين الأطراف ذوي العلاقة داخل الشركة؛ يعمل تمهيد الدخل على الحد من درجة المخاطرة في الاستثماره ولما كانت المعايير

الأخلاقية لا يمكن أن تقاس نقد؛ فإن هذا يعني أن الإدارة في الشركات غير متماثلة في تحمل مسئولية تمهيد الدخل.

المطلب الثاني الأساليب الابداعية في قائمة الدخل

إن هناك اهتمام متزايدة من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتي تضعف الثقة في القوائم المالية وتعوق التدفق الكفء لرأس المال في الأسواق المالية إذ غالبا ما تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو عينية في صورة أسهم. ويتم التلاعب في مبلغ صافي الدخل من خلال الإجراءات الآتية:

- ✓ تسجيل إيرادات المبيعات مبكرة وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها ؟
- ✓ زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزء من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخ " تشغيلية، وأخيرا ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية؛
- ✓ نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية، وتغيير السياسات المحاسبية، إضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جدا، والفشل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول؛
- ✓ نقل الإيرادات الحالية إلى فترة زمنية محاسبية لاحقة؛
- ✓ نقل المصاريف التي تعتمد على التقدير الشخصي في الفترة المحاسبية الحالية.

المطلب الثالث: مظاهر المحاسبة الابداعية على القوائم المالية:

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات المتمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية؛ ومن ثم إظهار أرباح وهمية من أهم الأساليب المستحدثة في تضليل القوائم المالية، وفيما يلي بعض من تلك المظاهر التي يتم فيها استخدام المحاسبة الإبداعية وأثر كل منها في القوائم المالية:

- ✓ عدم إظهار الحسابات المستحقة والمعدومة، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والأصول المتداولة وتضخيم حقوق الملكية والأصول المتداولة؛

- ✓ اعتماد تقديرات الإدارة للمخزون والبضائع وعدم تحقق مدقق الحسابات القانوني منها مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة؛
- ✓ تضمين المبيعات عقود بيع غير مؤكدة مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات والأرباح؛
- ✓ تسجيل جزء من المبيعات في الفترة اللاحقة و / أو الماضية مما يؤدي إلى التأثير في النتائج والأرباح؛ عدم استبعاد مبيعات ما بين الشركات التابعة والشقيقة؛ مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات. إعادة التقييم للأصول الثابتة؛ مما يؤدي إلى تضخيم الأصول وحقوق المساهمين؛
- ✓ تصنيف الشركات التابعة و الاسرة منها كاستثمار وعدم دمج حساباتها مع الشركة الأم، مما يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل؛
- ✓ زيادة توزيعات أرباح الشركات التابعة إلى الشركة الأم، مما يؤدي إلى تضخيم أرباح الاستثمارات؛
- ✓ تحويل الألعاب الحاسة إلى شركة تابعيتها مما يؤدي إلى النهار جزء من الخسائر بنية الاستثمار المسجل في دفاترها المحاسبية؛
- ✓ تسجيل بعض الايرادات أو المصاريف غير العادية في الأحتي اطيات الخاصة وليس في قائمة الدخل، مما يؤدي إلى التأثير إيجابية أو سلبا على الأرباح؛
- ✓ تخفيض المخزون بشكل غير عادي في نهاية الفترة؛ مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران لمخزونه؛
- ✓ تسريع تحصيل المدينين وتأخير دفع الدائنين في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين؛
- ✓ تأخير عمليات الشراء وتسريع إصدار الفواتير في نهاية الفترة؛ مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين وتحسين النتائج النهائية وبالتالي صافي الأرباح المحققة إن تلك الممارسات غير الأخلاقية و غير القانونية في غالبية الدول هي محل مراقبة الهيئات والسلطات الرقابية المالية والتنظيمية في جميع الدول؛ ولكن يبقى الأمر المهم هو حتمية وجود مراقبة.

رقابة وممارسة ذاتية وأخلاقية من قبل الإدارات التنفيذية والإدارات المالية ومراقبي الحسابات والمدققين الداخليين أنفسهم لتلك الشركات. هناك من الإبداع المحاسبي ما يتم كشفه بسهولة من خلال النظر إلى القوائم المالية ككل وخصوصا قائمة التدفقات النقدية، لكن هناك من الإبداع ما لا يتم كشفه

وهذا ما حدث في شركتي Enron و WorldCom ؛ حيث لم يتم كشف تلك الإبداعات إلا بعد انهيارهما، وقد أورد بعض الكتاب بعض العوامل التي أدت لهذا السقوط المدوي (Enron) منها:

1- أن مجلس الإدارة أوكل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفي معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة؛

2 – قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة كما أن الرقابة الداخلية في الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر. إضافة إلى أن مكتب آرثر أندرسن الذي كان مكلفا. بمراجعة حسابات الشركة كان يقوم بالمراجعة الداخلية أيضا بالاضافة لكونه يقدم خدمات استشارية هائلة وتعد حادثة إنرون تذكيرا هاما لطبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة حيث يحتاج المراجعون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجين لرفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة بكل ما يواجههم مباشرة بدلا من الرفع للإدارة.

وتعتبر القوائم المالية الربعية أكثر عرضة للتلاعب من القوائم المالية السنوية لانخفاض مستوى التدقيق الذي يقوم به كل من المدققين الداخليين والخارجيين مما يجعل من الصعوبة كشف تلك الممارسات، وعليه فإن على المستثمرين والمساهمين إجراء دراسات أكثر وأعمق لتلك البيانات المالية الربعية وأخذ الكثير من الحذر عند تحليلها والاعتماد أكثر على القوائم المالية السنوية وخاصة با يتعلق بالقرارات الاستشارية المهمة جدا.

خلاصة الفصل الثاني:

كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية، تتضمن المحاسبة المالية إنشاء مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين الخارجيين مثل الدائنين والمساهمين والوكالات الحكومية. بالإضافة إلى استخدام موظفي الإدارة على جميع مستويات الوحدات الاقتصادية، فإنه يشمل أيضًا مخرجات النظام المحاسبي بناءً على المعايير الدولية في القوائم الأساسية الأربع: بيان المركز المالي أو الميزانية العمومية أو بيان الدخل أو بيان الدخل. وحساب الخسارة وبيان التدفقات النقدية وأخيراً بيان

التغيرات في حقوق المساهمين. بالإضافة إلى تقرير المراجع الخارجي، يتم إرفاق قوائم المراجعة الأساسية هذه أيضًا لزيادة فائدتها، جنبًا إلى جنب مع بعض التوضيحات أو التفسيرات التفصيلية.

وبمراجعة لبعض المعايير المحاسبية الصادرة نجد إضافة للمعيارين رقم 01 و07 نجد مثلا: المعيار الدولي الرابع عشر والذي يتضمن مبادئ تقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع، هذا كله بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية من أجل فهم أفضل للأداء السابق للشركة وكذا التقييم أفضل لعوائد ومخاطر الشركة إن توفير المعلومات بهذا الشكل يعد أمرا بالغ الأهمية من وجهة نظر فئات عديدة من المستخدمين نظرا لأهمية المعلومات عن مدى مساهمة كل قطاع في الأرباح على مستوى القطاع الواحد أو المنطقة الجغرافية.

كما يلاحظ في غالب الأحيان وجود ضغوط من طرف بعض مستخدمي القوائم المالية بقصد تقديم المعلومات في فترات، يمكن أن تساعد على تقييم الأداء والتنبؤ بما سيؤول إليه الوضع المالي مستقبلا.

الفصل الثالث

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا أساسيا في أي بحث إذ يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي لأي دراسة ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للتوصل إلى النتائج المفروض تحقيقها وكذلك الأهداف المنشودة ولو بنسبة ما لإظهار النتائج الحقيقية والموضوعية وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة.

ومن أجل تدارك أي نقص يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ارتأينا ضرورة جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان مصمم خصيصا لهذا الغرض، وهدا من خلال استمارة الاستبيان التي احتوت على العديد من الأسئلة وتخص كل محور على حدة، وجاء هذا رغبة منا في التعرف على أهم النقاط الأساسية والمهمة التي أشار إليها البحث ومعرفة الإجابات النموذجية لها من خلال الاعتماد على الخبرة المتأتية من مختلف التخصصات والمستويات العلمية للفئات المعنية بالأمر.

وبعد أن تطرقنا في الفصول النظرية لأهم الأسس النظرية للمحاسبة الإبداعية القوائم المالية، سنتطرق في هذا الفصل للجانب التطبيقي لها من خلال محاولتنا الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة

سنتطرق إلى عرض مفصل لتصميم استمارة الاستبيان كيفية إعداده وتوزيعه وعملية الاسترجاع.

المطلب الأول: خطوات إعداد الاستبيان

مرت عملية إعداد الاستبيان بالمراحل التالية:

1. عملية بناء الاستمارة:

بالنسبة للاستبيان الورقي جاء في ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية تتضمن 26 سؤالا، أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني فقد تم توزيعه باستخدام البريد الالكتروني.

حيث قمنا باستشارة ذوي الاختصاص من أساتذة جامعيين ومحافظي الحسابات لإعطاء صورة واضحة لمحتوى الاستبيان والتأكد من سلامة صياغته، خاصة من حيث الجوانب التالية:

- ✓ الدقة في الأسئلة.
- ✓ مدى شمولية الاستمارة.
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

وإضافة إلى ذلك اعتمدنا على أسلوب الاتصال المباشر مع أفراد العينة لأنها أهم طريقة.

أما بالنسبة للإستبيان الإلكتروني فاعتمدنا في توزيعه على توجيه رسائل إلكترونية لأفراد العينة عن طريق البريد الإلكتروني تتضمن الدعوة للمشاركة في الاستبيان.

وواجهنا مشكلة في استرجاع الاستبيان الإلكتروني بحيث أن أغلب أفراد العينة لا يقومون بالرد إلا بعد إرسال الاستبيان لهم العديد من المرات والطلب الملح للإجابة على الاستبيان.

2. عملية معالجة الاستبيان:

تضمنت هذه العملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان الورقية والالكترونية بعد عملية طباعتها، وتم تجميعها في قاعدة معطيات التي تتضمن المعطيات المستخلصة من هذه الاستمارة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان ستة وعشرون سؤالا كما اعتمدنا أسلوب الأسئلة المغلقة التي تحمل إجابة محددة ودقيقة، حتى نتمكن من تحديد أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان بشكل واضح مما يسهل في عملية تحليل الاستبيان.

أما فيما يخص أقسام الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- ✓ **الجزء التمهيدي:** يظم البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد العينة.
- ✓ **المجموعة الأولى:** وتظم محورين، المحور الأول ويتكون من أربعة أسئلة والذي يهتم بمهام ومسؤوليات محافظ الحسابات. المحور الثاني ويتكون من سبعة أسئلة والذي يهتم بأساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية.
- ✓ **المجموعة الثانية :** وتضم سبعة اسئلة والذي يهتم باستخدام المحاسبة الإبداعية
- ✓ **المجموعة الثالثة :** وتضم ثمانية أسئلة وتهتم بأثر أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

الجدول رقم (07): أقسام الاستبيان

الرقم	المجموعات	عدد الفقرات
1	مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية	11
2	استخدام المحاسبة الإبداعية	7
3	اثر اساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية	8

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها

1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة بحث تتناول أحداث وظواهر متاحة للدراسة كما هي دون التدخل في مجرياتها.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الوظائف والمهام المستحدثة لمحافظ الحسابات في الكشف على ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم إعداده لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج spss20.

2. مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع مشكلة الدراسة.

وبناءا على ذلك فإن المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من محافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيين في التخصص، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة 100 فردا، وهذا العدد تم الحصول عليه من خلال زيارتي لمكاتب الفئات المذكورة لمجتمع الدراسة.

3. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** تخص الدراسة لبعض مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين وبعض جامعات الوطن وبعض الاداريين.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تم توزيع الاستمارة يوم 04/20/ 2021 واستلمت يوم 2021/05/15 وتمت بعدها معالجة البيانات التي تم الحصول عليها خلال فترة إعداد هذه المذكرة.
- ✓ **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بصفتهم ممارسي لهذه المهنة وكذلك الأساتذة الجامعيين.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بموضوع المحاسبة الإبداعية.

4. أداة الدراسة:

تم إعداد استبيان حول قياس أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري سيتم معالجتها.

5. عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع، حيث تم توزيع مئة استبيان على جميع أفراد العينة وتم قبول 42 استبيان صالحة وخاضعة للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات الملغاة نظرا لعدم تحقيق الشروط المطلوبة.

الجدول رقم (08): طريقة توزيع استمارة الاستبيان

	استمارة ورقية	استمارة إلكترونية	المجموع
إجمالي الإستمارات الموزعة	60	40	100
الإستمارات المسترجعة	39	21	60
الإستمارات الملغاة	8	10	18
الإستمارات الصالحة للتحليل	31	11	42

المصدر: من إعداد الطالب.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة 42 استمارة لتمثيل عين الدراسة أي ما يقارب 42% من مجموع الاستمارة الموزعة، وهذا بعد عملية الفرز، وتم استبعاد 18 استمارة نظرا لعدم استكمالها.

- ✓ يتبين أن نسبة الاستمارات المسترجعة عن طريق التسليم الورقي كانت 65% والاستمارات الإلكترونية المسترجعة تمثل 35%.
- ✓ نسبة الاستبيانات الملغاة تمثل نسبة 18% من مجموع الاستبيانات الموزعة.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

سنقوم في هذا الصدد بمعالجة الاستبيان وتحليله واستخلاص النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم 20.

وتم استخدام ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(09): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	غير وافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الأول : تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

سنوضح من خلال الجدول التالي التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية للعينة:

الجدول رقم(10): الخصائص الديموغرافية للعينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	30	71.4
	أنثى	12	28.6
المؤهل العلمي	ليسانس	3	7.1
	ماستر	5	11.9
	ماجستير	17	40.5
	دكتوراه	17	40.5
الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	28.6
	5-10 سنوات	11	26.2
	10-15 سنة	8	19
	15 سنة فأكثر	11	26.2

المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة من فئة الذكور بنسبة 71.4%، وهذا راجع إلى أهمية الفئة في مجال المحاسبة، حين بلغت نسبة الإناث حوالي 28.6% كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

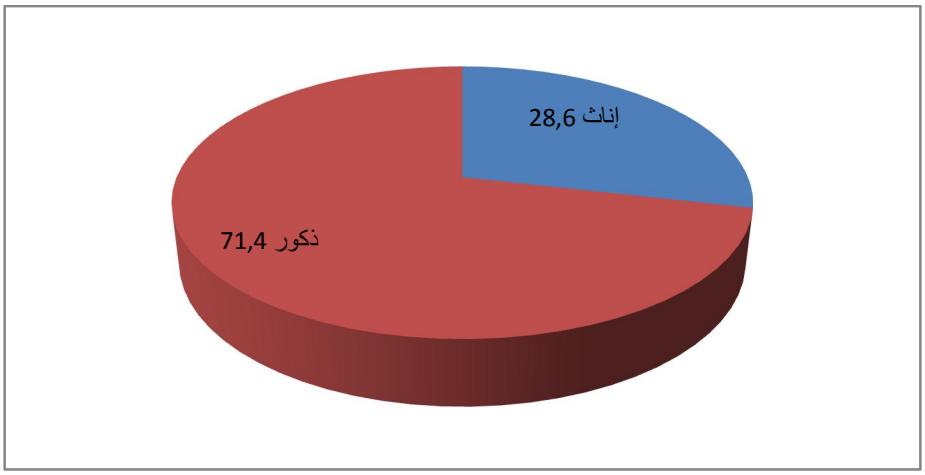

المصدر: من إعداد الطالب.

أما بالنسبة للمؤهل العلمي نجد أن الفئة المهيمنة على أفراد العينة تتمثل في فئتي الماجستير والدكتوراه حيث تمثل كل فئة نسبة 40.5%، ويفسر ارتفاع نسبة هاتين الفئتين عن غيرهما أنهم يمتلكون قدرات معرفية أكثر تمكنهم من الفهم الصحيح والسليم للاستبيان، مما يعزز موثوقية الاعتماد عليه في التحليل، وما نسبته 11.9% من .

حاملي شهادة ماستر وهي نسبة لا بأس بها نظرا لأنها تعتبر شهادة حديثة العهد، ونسبة 7.1% لحاملي شهادة الليسانس وهي النسبة الأقل، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

الشكل رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

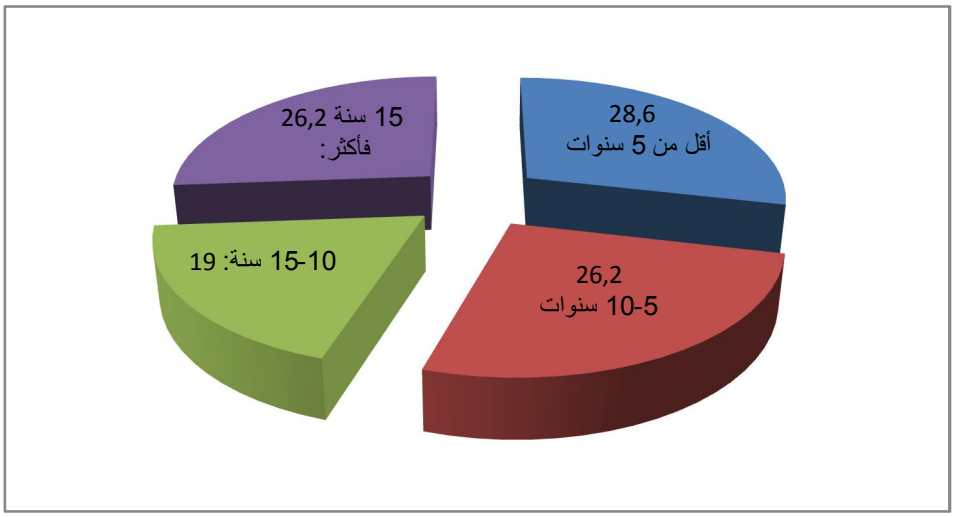

المصدر: من إعداد الطالب.

ونلاحظ أن أفراد العينة يمتلكون خبرة متقاربة في الفئة أقل من خمس سنوات وما بين خمسة إلى عشر سنوات وأكثر من خمسة عشرة سنة، في حين أن فئة الخبر بين عشر وخمسة عشر سنة كانت ضعيفة حوالي 19%، ويبين الشكل التالي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

الشكل رقم (21): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

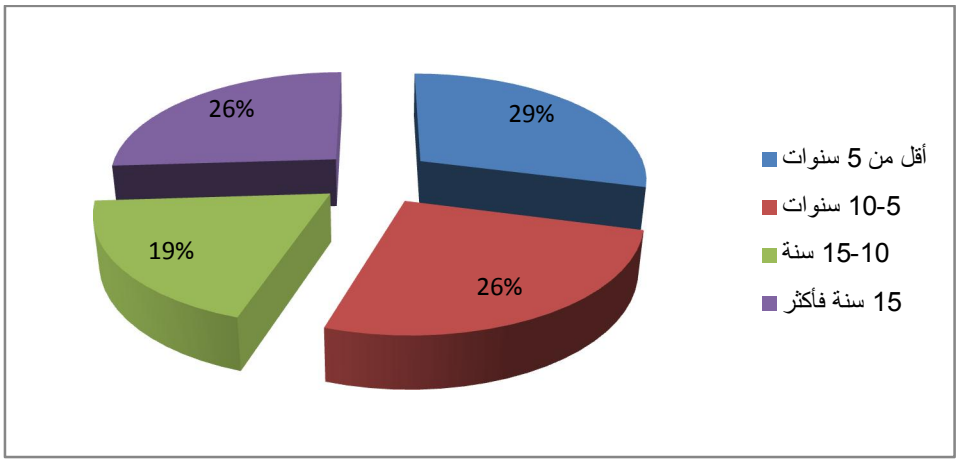

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

فيما يخص المجموعة الأولى التي كانت بعنوان مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية فهي مكونة من محورين حيث سنقوم بتحليل كل محور كالتالي:

المجموعة الأولى: مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية

المحور الأول: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

الجدول رقم (11): تحليل نتائج المحور الأول (مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات).

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	محافظ الحسابات مسؤول عن كل المخالفات والانحرافات التي قام بالكشف عنها.	3.92	1.21	مرتفعة
02	على مدقق الحسابات في الجزائر التقيد بقواعد السلوك المهني.	4.1	1.01	مرتفعة جدا
03	بعد فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو	3.8	1.17	مرتفعة

	حاملي الحصص مهمة من مهام محافظ الحسابات.			
04	يكون محافظ الحسابات مسؤول مسؤولية مدنية اتجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية.	4.1	1.2	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال المحور الأول حاولنا الإجابة على الفرضية التالية:

H_0: لا يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

H_1: يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا آراء أفراد العينة كانت في اتجاه واحد حيث أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات تراوحت بين 3.80 و4.1 ، وحسب مقياس التدرج الخماسي فإن إجابات أفراد العينة كانت تقريبا بدرجة موافق، وحصلت الفقرة الثانية المتمثلة في تقيد والتزام محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني على أعلى متوسط 4.1 وانحراف معياري يساوي 1.01 وهو الأقل في هذا المحور مما يدل على وجود توافق كبير بين آراء أفراد العينة على ضرورة تقيد محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني.

وعند دراسة هذا المحور تبين أن المتوسط الحسابي للمحور الأول يساوي 3.98 مما يدل على أن جميع أفراد العينة متوافقة بدرجة كبيرة على إلزامية تقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المسندة إليه، وعليه نرفض الفرضية H_0 والتي مفادها أن لا يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له، وتقبل الفرضية H_1 التي تنص على ضرورة تقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

المحور الثاني: أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية

الجدول رقم (12): تحليل نتائج المحور الثاني (أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية)

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	من دوافع المحاسبة الابداعية تحسين المركز المالي من أجل الحصول على تمويل.	4.42	0.88	مرتفعة
02	من أساليب المحاسبة الابداعية تغيير تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل لتفادي تأثيرات هبوط الأسعار.	4.12	1.09	مرتفعة
03	من أساليب المحاسبة الابداعية تملك أصول شركة تابعة بطريقة (دمج حقوق القيم الدفترية) ثم يسعها تحقيق مكاسب وضمها إلى	3.85	1.27	مرتفعة

	الربح دون الإفصاح عن ذلك.			
04	من دوافع المحاسبة الابداعية تعتمد تحسين نسبة السيولة وذلك بعدم إدراج أقساط مستحقة خلال العام من قروض طويلة الأجل.	4.4	1.14	مرتفعة
05	تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات.	3.97	1.17	مرتفعة
06	تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الابداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات.	3.97	1.31	مرتفعة
07	من دوافع المحاسبة الابداعية التهرب الضريبي.	4.16	1.28	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال المحور الأول حاولنا الإجابة على الفرضية التالية:

H_0: تحقق أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية نتائج إيجابية لجهات معينة.

H_1: لا تحقق أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية نتائج إيجابية لجهات معينة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين 3.85 و4.42، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن أغلب الإجابات كانت بموافق.

وتحصلت الفقرة الأولى على متوسط حسابي يساوي 4.42 وانحراف معياري يقدر ب 0.88 وهو ما يدل على وجود توافق كبير في آراء أفراد العينة على أن أحد أهم دوافع المحاسبة الابداعية هو الحصول على تمويل إضافي من خلال تحسين المركز المالي.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لهذا المحور يساوي 4.12 والانحراف المعياري يقدر بـ 1.16 مما يدل على أن أفراد العينة متوافقين بدرجة كبيرة على أن دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية تهدف لتحقيق نتائج إيجابية لجهات معينة، وهو شيئ سلبي. وعليه فإننا نقبل الفرضية H_0 التي مفادها أن أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية تحقق نتائج إيجابية لجهات معينة، ونرفض الفرضية H_1.

المجموعة الثانية: أساليب المحاسبة الإبداعية

نلخص نتائج تحليل المجموعة الثانية للاستبيان في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج تحليل المجموعة الثانية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
01	عدم الثبات في استخدام الطرق والسياسات المتبعة من سنة إلى أخرى يؤثر على قابلية المقارنة في القوائم المالية.	3.97	1.09	مرتفعة جدا
02	المعلومات المحاسبية الخالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية تكون أكثر ملائمة لاستخدامها ف اتخاذ القرارات.	3.42	1.01	مرتفعة جدا
03	جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية ورفع جودة المعلومات.	4.02	1.11	مرتفعة جدا
04	تقديم معلومات ذات الجودة خالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى توسيع إدراك المستخدم في فهم وتحليل المعلومات.	3.76	0.98	مرتفعة
05	يساعد الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية في الكشف عن استخدامات ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.83	0.96	مرتفعة جدا
06	يساعد الاطلاع المستمر على ما يصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.8	0.96	مرتفعة
07	تحتاج مهنة المحاسبة إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني المحاسبة الإبداعية.	3.35	1.00	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول أعلاه يبين آراء أفراد العينة حول استخدام المحاسبة الإبداعية حيث أن أفراد العينة كانوا متفقين بنسبة جد كبيرة حول الفقرات الأولى والثانية والثالثة وكذلك الفقرة الخامسة، وبناءا على آراء أفراد العينة فإن سيطرة الملكية الفردية على إدارة الشركة في القطاع الخاص له أثر كبير في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 3.97، وكذلك بالنسبة للفقرة الثانية حيث كان المؤسسات غير الحكومية في متابعة التزام أعضائها مهنيا، أما الفقرة الثالثة كان متوسطها الحسابي 4.02 والانحراف المعياري 1.11 حيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو الأعلى في هذه المجموعة والذي يعكس عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها، وكانت الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي يساوي 3.83 وانحراف معياري 0.96 والتي تأكد على ضعف المراجعة الخارجية ومدى تأثيره على أداء الشركات وبالتالي الضعف في الحد من المحاسبة الإبداعية. وعموما فإن المجموعة الثانية كانت جميع أراء أفراد العينة متفقة إلى حد بعيد حول استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

المجموعة الثالثة: أثر استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

نلخص نتائج تحليل المجموعة الثانية للاستبيان في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج تحليل المجموعة الثالثة

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تسبب المعايير المحاسبية الدولية القديمة في ظهور ممارسة المحاسبة الإبداعية.	4.33	1.05	مرتفعة جدا
02	يتضمن تقرير المراجع معلومات تفيد بمصداقية القوائم المالية وخلوها من أي تلاعبات ليتخد عليها القرار من طرف المستثمرين.	3.95	1.16	مرتفعة
03	ان اكتشاف جميع التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل مدقق الحسابات.	3.90	1.24	مرتفعة
04	المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية.	3.21	1.45	مرتفعة
05	أهمية استقلال لجنة المراجعة بحيث يكون أعضاؤها من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لكي تستطيع هذه اللجان ممارسة مهامها وتقديم تقارير بكل حياة.	4.09	0.98	مرتفعة
06	يستطيع المستفيدين من القوائم المالية المحاسبية التعامل معها حتى ولم يكون محترفون في الأمور المحاسبية.	3.35	1.00	مرتفعة
07	إن اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة دون تدخل الجمعية العامة للشركة يساهم في كشف التلاعبات.	3.83	0.96	مرتفعة
08	إن اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة دون تدخل الجمعية العامة للشركة يساهم في كشف التلاعبات.	4.00	1.05	مرتفعة جدا

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال المجموعة الثالثة حاولنا الإجابة على الفرضية التالية:

H_0: تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية.

H_1: لا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية.

الجدول أعلاه يوضح آراء أفراد العينة حول فقرات المجموعة الثالثة والتي تعنى تأثر استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، حيث أن آراء أفراد العينة كانت جد مرتفعة خاصة في الفقرة الأولى والفقرة الخامسة.

بالنسبة للفقرة الأولى فإن متوسطها الحسابي يساوي 4.33 وانحرافها المعياري 1.05 حيث كانت إجابات أفراد العينة في هذه الفقرة صراحة ترجع ظهور الممارسات المحاسبية الإبداعية إلى المعايير المحاسبية الدولية القديمة.

أما الفقرة الخامسة فمتوسطها الحسابي يساوي 4.11 وانحرافها المعياري 0.77 وهي الفقرة ذات ثاني أعلى متوسط حسابي في المجموعة، حيث يرى أفراد العينة أن أهمية استقلال لجنة المراجعة بحيث يكون أعضاؤها من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لكي تستطيع هذه اللجان ممارسة مهامها وتقديم تقارير بكل حياة.

ولقد جاءت آراء أفراد العينة في هذه المجموعة صريحة ومتوافقة من حيث تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، وعليه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية البديلة.

ثبات وصدق الاستبيان:

ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توجيه الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronobach) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): يبين قيمة معامل كرونباخ لمجموعات الاستبيان

المجموعة	عدد الأسئلة	Alpha cronobach
المجموعة الأولى		
المحور الأول	04	0.981
المحور الثاني	07	0.980
المجموعة الثانية	07	0.976
المجموعة الثالثة	8	0.978
المجموع	26	0.993

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل مجموعات الاستبيان تتراوح بين (0.976-0.981) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألف كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ 0.993 وهذا يدل أن الاستبيان ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته في تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

وتجدر الإشارة إلى أن معامل ثبات ألفا كرونباخ تتراوح بين (0-1)، وكلما اقتربت من الواحد دل وجود ثبات عالي، وكلما اقترب من الصفر دل على وجود ثبات، وأن الحد الأدنى المتفق عليه لمعامل ألف كرونباخ هو 6.0.

ومنه نستنتج أن الاستبيان الذي أعددناه لمعالجة الإشكالية المطروحة هو صادق وثابت في جميع فقراته.

خلاصة الفصل:

في ضوء الدراسة الميدانية التي قمنا بما عن طريق توزيع الاستبيان على أفراد العينة المدروسة، ومن خلال التحليلات في الجانب التطبيقي والتي كان الهدف الرئيسي منها هو إبراز ما مدى تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية فقد أظهرت مقاييس الاختبارات المتبعة وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على ما يلي :

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ضرورة تقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية تحقق نتائج إيجابية جهات معينة.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يؤثر في القوائم المالية.

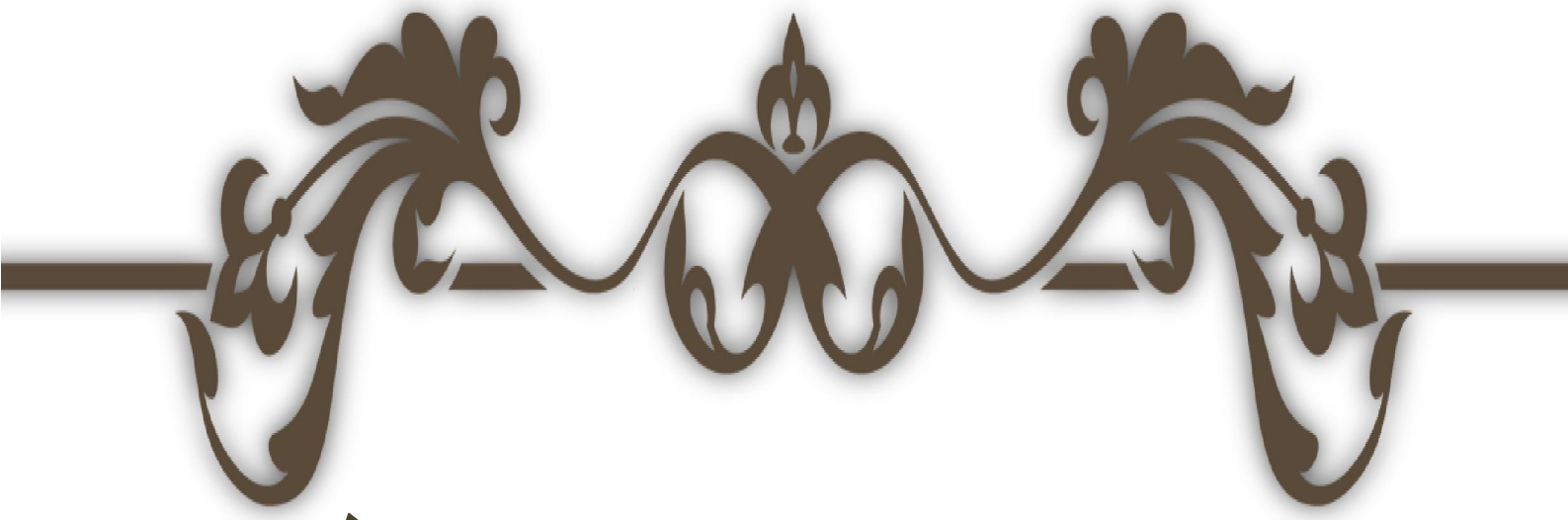

خاتمة

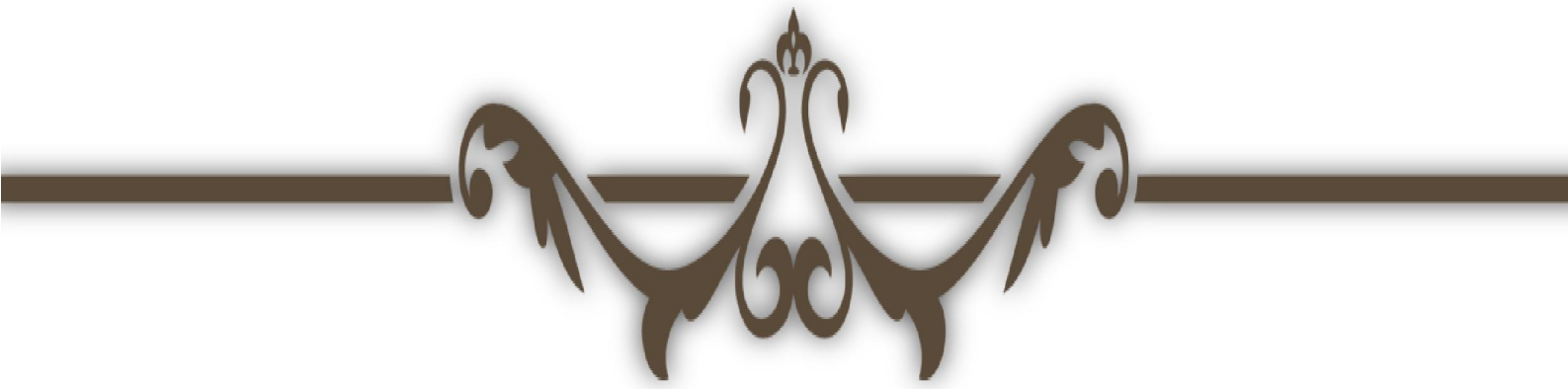

خاتمة

لقد تبين أن المحاسبة الإبداعية سلوك غير أخلاقي لما لها من مخالفات جسيمة ينتهجها المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج الشركة، مع العلم أن هذه الاستفادة قد تكون آنية وقصيرة الأجل وستعود بالإساءة الكبيرة لاحقا على تلك الفئة وباقي أصحاب المصلحة ؛ لهذا يتطلب التصدي لهذه السلوكات والممارسات للحصول على بيانات مالية على قدر عال من الشفافية والموثوقية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- تقديم المعلومات ذات الجودة وخالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤدي إلى توسيع إدراك المستخدم في فهم وتحليل المعلومات.

2- تحتاج مهنة المحاسبة إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني المحاسبة الإبداعية.

3- تؤثر الخبرة المهنية المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية عند العرض والإبلاغ عن القوائم المالية.

4- أن إلمام المحاسب بالقواعد المحاسبية يساعد في ظهور المحاسبة الإبداعية.

5- يساهم النمو المصرفي الكبير في مجال تكنولوجية المعلومات في توليد الأفكار والممارسات الإبداعية في مجال المحاسبة.

6- عدم الثبات في استخدام الطرق والسياسات المتبعة من سنة إلى أخرى يؤثر على قابلية المقارنة في القوائم المالية.

7- جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية ورفع جودة المعلومات.

8- إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن عدم تطبيق سياسات محاسبية ملائمة تساهم في المحاسبة الإبداعية.

ثانيا: التوصيات:

1- تطبيق خاصية الثبات النسبي في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية حتى يساعد في إمكانية المقارنة في القوائم المالية.

2- عدم التحيير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية يعتبر من أهم مجالات استخدام المحاسبة الإبداعية

3- الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية يساعد في الكشف عن استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4- الاطلاع المستمر على ما يصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.

5- تينسي مهنة المحاسبة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني المحاسبة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع

الكتب:

1. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنوك، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر، 1999.

2. أحمد نور، المحاسبة المالية – القياس والتقييم والإفصاح والمحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والمصرية–، الدار الجامعية، مصر، 2000.

3. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

4. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

5. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

6. رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

7. سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000.

8. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها رجالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01–31، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

9. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية المالية، مصر، 2007.

10. كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2008.

11. لمعيار المحاسبي الدولي الأول، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.

12. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الماضية، 2013.

13.محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006.

14.محمد علي الزبيدي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000.

15.محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

16.محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

17.نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

18.هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية –دليل التطبيق–، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

19.وائل بن علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة المجلد 36، العدد 2، أغسطس 1996.

20.يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.

21.يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

المذكرات والأطروحات:

22.عادل عليوش، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014–2015.

23.عبد الله باخجة، تأثر أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة السليمانية العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبية 2013.

24.علا فريد بطو، أثر التحدي اللاأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد العمل الخاضع للضريبة، أطروحة دكتوراه بجامعة البصرة العراقية كلية الاقتصاد والإدارة، 2006.

25.علاء معطفي، أحمد نفاع، أثر الترام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من الممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة ماجستير، جامعة جرش، 2015.

26.ليندا حسن، تامر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبية الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2009.

27.محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار الحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المائية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مستل من مذكرة لنفس العنوان قدمت ضمن متطلبات التخرج للحصول على درجة الماجستير في الحماية من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

28.منيرة الشميمري، فاطمة العريفان، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008.

29.ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال قسم المحاسبة والتمويل، (2012-2013).

30.ميسون بنت محمد بن علي القري، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة. قسم المحاسبة، 2010.

المجلات ومطبوعات:

31.بالرقي تيجاني، "المحاسبة الإبداعية – المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.

32.حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الشكل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد 27، 2011.

33.رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات العامة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد6، سوريا، 2010.

34.رضا جاو حدو، إيمان بن قارة، "حقائق علمية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 عنابة، الجزائر، 2012.

35.عماد سليم الآغا، "المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال عملة الالكترونية يصدرها قسم العلوم الإدارية والمالية في الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية، العدد 2، 2011- 2012.

36.محمد عبد الجابر السيد طه، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد التاسع، 1999.

37.مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.

38.نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية-، مجلة جامع دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.

39.نعيم سابا خوري، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد 71/72، 2007.

المواقع الالكترونية:

41.مؤيد سليمان أبانمي، 3 معوقات محاسبية تواجه منشآت، جريدة الرياض اليومية، 5 أفريل 2021_ mabanmy(@ alriyadh.com

42. C://USER/DESKTOP/APPLICATIO/DESK.EXE, consultations, 18/04/2021 h16.

المراجع الأجنبية:

43. bernard raffournier, les normes comptables internationales, economica, paris, 1996.

44. FrancoiseBussac et Martine Quinault et Arthur Andersen, le bilan d une banque ou comment comprendre les états financiers bancaires-, banque éditeur, paris, 2000.

45. Jean Claude Vigouroux et Pierrette Blanc et André Prost, découvrir la banque par une approche économique et comptable, dunod, paris, 1991.

46. Jean marie Gélain, la comptabilité bancaire, la revue banque editeur, paris, 1992.

47. Mikdacki – zyleiyr " les banque à l'ere de la mondialisation économica, paris, 1998.

48. Charles Mulford, Eugene Comiskey, The financial numbers game, detecting creative accounting practices, John Wiley & Sons, Inc: USA, 2002.

ملاحق

الملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

تخصص مالية المؤسسة

استبيان

في إطار إعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في مالية المؤسسة، ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفني مساهمتكم في هذه الدراسة وذلك من خلال إجابتكم على هذا الاستبيان بوضع علامة (X) أما العبارة التي تتناسب معك، علما أن صحة نتائجه تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك، وستساعد الباحث للوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعزز البحث العلمي.

ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث، كما يؤكد بأن إجابتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ويرجى وضع علامة واضحة على الإجابة المناسبة لك.

الجنس	x		
ذكر		أنثى	
المؤهل العلمي	x		
دبلوم		ليسانس	
ماجستير		دكتوراه	
سنوات الخبرة	x		
أقل من 5 سنوات		5- أقل من 10	
10- أقل من 15		15 سنة فأكثر	

المجموعة 1: مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية

المحور الأول: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- محافظ الحسابات مسؤول عن كل المخالفات والإنحرافات التي قام بالكشف عنها.					
2- على مدقق الحسابات في الجزائر التقيد بقواعد السلوك المهني.					
3- بعد فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للملومات المبين في تقرير التسيير الذي يقدم المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص من مهام محافظ الحسابات.					
4- يكون محافظ الحسابات مسؤول مسؤولية مدنية اتجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية.					

المحور الثاني: أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-من دوافع المحاسبة الإبداعية تحسين المركز المالي من أجل الحصول على تمويل.					
2-من أساليب المحاسبة الإبداعية تغيير تصنيف الإستثمارات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل لتفادي تأثيرات هبوط الأسعار.					
3-من أساليب المحاسبة الإبداعية تملك أصول شركة تابعة بطريقة (دمج حقوق القيم الدفترية) ثم يسعها تحقيق مكاسب وضمنها إلى الربح دون الإفصاح عن ذلك.					
4-من دوافع المحاسبة الإبداعية المنافع الإدارية مثل زيادة المكافآت في جل ارتباط مكافأة الإدارة بالنتائج.					
5-من دوافع المحاسبة الإبداعية تعتمد تحسين نسبة السيولة وذلك بعدم إدراج أقساط مستحقة خلال العام من قروض طويلة الأجل.					
6-تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات.					
7-من دوافع المحاسبة الإبداعية التهرب الضريبي.					

المجموعة 2 :استخدام المحاسبة الابداعية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-عدم الثبات في استخدام الطرق والسياسات المتبعة من سنة الى اخرى يؤثر على قابلية المقارنة في القوائم المالية					
2-المعلومات المحاسبية الخالية من ممارسات المحاسبة الابداعية تكون اكثر ملائمة لاستخدامها في اتخاد القرارات					
3-جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي الى تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية و رفع جودة المعلومات					
4-تقديم معلومات ذات الجودة خالية من ممارسات المحاسبة الابداعية الى توسيع ادراك المستخدم في فهم وتحليل المعلومات					
5-يساعد الافصاح عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية في الكشف عن استخدامات ممارسات المحاسبة الابداعية .					
6-يساعد الاطلاع المستمر على ما يصدر من ادلة مهنية ومعايير دولية في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية					
7-تحتاج مهنة المحاسبة الى زيادة الاهتمام بالجانب الاخلاقي حتى لا يلجا المحاسب الى تبني المحاسبة الابداعية .					

المجموعة 3: أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-تسبب المعايير المحاسبية الدولية القديمة في ظهور ممارسات المحاسبة الابداعية					
2-يتضمن تقرير المراجع معلومات تفيد بمصداقية القوائم المالية وخلوها من أي تلاعبات ليتخذ عليها القرار من طرف المستثمرين					
3-ان اكتشاف جميع التلاعبات وممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل مدقق الحسابات					
4-المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية					
5-ان عملية التدقيق توفر ضمان كاملا لاكتشاف كافة الممارسات المحاسبية الإبداعية لأنها ببساطة عملية مثالية .					
6-عدم اظهار الحسابات المستحقة والمعدومة مما يؤدي الى تضخيم الارباح والموجودات المتداولة وتضمين حقوق الملكية					
7-يستطيع المستفيدين من القوائم المالية المحاسبية التعامل معها حتى ولو لم يكون محترفون في الامور المحاسبية .					
8-اهمية استقلال لجنة المراجعة بحيث يكون اعضاؤها من مجلس الادارة غير التنفيديين لكي تستطيع هذه اللجان ممارسة مهامها وتقديم تقارير بكل حياد					

الملحق رقم (02)

المجموعة الأولى

المحور الأول

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	42	55.3
	Exclue[a]	34	44.7
	Total	76	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.981	4

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=م07 م08 م09 م10مم11 م12 م13
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

المحور الثاني

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	52.6
	Exclue[a]	36	47.4
	Total	76	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.980	7

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=م15 م16 م17 م18 م19 م20 م21
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

المجموعة الثانية

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	42	55.3
	Exclue[a]	34	44.7
	Total	76	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.976	7

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=م23 م24 م25 م26 م27 م28 م29 م30
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

المجموعة الثالثة

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	42	55.3
	Exclue[a]	34	44.7
	Total	76	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.978	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=م23 م24 م25 م26 م27 م28 م29 م30 م02 م03 م04 م05 م07 م08 م09
م10مم11 م12 م13 م15 م16
م17 م18 م19 م20 م21
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

المجموع

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	52.6
	Exclue[a]	36	47.4
	Total	76	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.993	26